٢٠٠٩

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

الوحدة ٣١ – التضخم المرتفع

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
The Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

IFRS™

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة *تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*

بما فيها النص الكامل للقسم ٣١ *"التضخم المرتفع"* من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩،

مع توضيحات مفصلة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

شارع ٣٠ كانون

لندنEC4M 6XH

المملكة المتحدة.

هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+

فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+

البريد الالكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+

فاكس الإصدارات: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني publications@ifrs.org

الموقع الالكتروني www.ifrs.org

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA)

ص.ب: ٩٢٢١٠٤، عمان ١١١٩٢

هاتف: ٥١٠٠٩٠٠-٦-٩٦٢+

فاكس: ٥١٠٠٩٠١-٦-٩٦٢+

عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

بريد إلكتروني: asca.jordan@tagi.com

موقع: www.ascasociety.org

This training material has been prepared by IFRS Foundation education staff. It has not been approved by the International Accounting Standards Board (IASB). The training material is designed to assist those training others to implement and consistently apply the *IFRS for SMEs*. For more information about the IFRS education initiative visit http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm.

IFRS Foundation®
30 Cannon Street | London EC4M 6XH | United Kingdom
Telephone: +44 (0)20 7246 6410 | Fax: +44 (0)20 7246 6411
Email: info@ifrs.org Web: ww.ifrs.org

Copyright © 2012 IFRS Foundation®

Right of use

Although the IFRS Foundation encourages you to use this training material, as a whole or in part, for educational purposes, you must do so in accordance with the copyright terms below.

Please note that the use of this module of training material is not subject to the payment of a fee.

Copyright notice

All rights, including copyright, in the content of this module of training material are owned or controlled by the IFRS Foundation.

Unless you are reproducing the training module in whole or in part to be used in a stand-alone document, you must not use or reproduce, or allow anyone else to use or reproduce, any trade marks that appear on or in the training material. For the avoidance of any doubt, you must not use or reproduce any trade mark that appears on or in the training material if you are using all or part of the training materials to incorporate into your own documentation. These trade marks include, but are not limited to, the IFRS Foundation and IASB names and logos.

When you copy any extract, in whole or in part, from a module of the IFRS Foundation training material, you must ensure that your documentation includes a copyright acknowledgement that the IFRS Foundation is the source of your training material. You must ensure that any extract you are copying from the IFRS Foundation training material is reproduced accurately and is not used in a misleading context. Any other proposed use of the IFRS Foundation training materials will require a licence in writing.

Please address publication and copyright matters to:
IFRS Foundation Publications Department
30 Cannon Street London EC4M 6XH United Kingdom
Telephone: +44 (0)20 7332 2730 Fax: +44 (0)20 7332 2749
Email: publications@ifrs.org Web: www.ifrs.org

The IFRS Foundation, the authors and the publishers do not accept responsibility for loss caused to any person who acts or refrains from acting in reliance on the material in this publication, whether such loss is caused by negligence or otherwise.

The Arabic translation of the Training Material for the IFRS® for SMEs contained in this publication has not been approved by a review committee appointed by the IFRS Foundation. The Arabic translation is copyright of the IFRS Foundation.

IFRS™

The IFRS Foundation logo, the IASB logo, the IFRS for SMEs logo, the 'Hexagon Device', 'IFRS Foundation', 'eIFRS', 'IAS', 'IASB', 'IASC Foundation', 'IASCF', 'IFRS for SMEs', 'IASs', 'IFRS', 'IFRSs', 'International Accounting Standards' and 'International Financial Reporting Standards' are Trade Marks of the IFRS Foundation.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية *للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*

بما فيها النص الكامل للقسم ٣١ "*التضخم المرتفع*" من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩، مع توضيحات مفصلة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون
لندنEC4M 6XH
المملكة المتحدة.
هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+
فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+
البريد الكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+
فاكس الإصدارات: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني publications@ifrs.org
الموقع الالكتروني www.ifrs.org

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تصميم المادة التدريبية لمساعدة من يدربون غيرهم على تنفيذ وتطبيق *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* بشكل متناسق. وللمزيد من المعلومات حول مبادرة التعليم بشأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يرجى زيارة الموقع الالكتروني http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون، لندن EC4M 6XH ، المملكة المتحدة.
هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+، فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+
بريد الكتروني info@ifrs.org ، الموقع الالكتروني www.ifrs.org

حقوق التأليف© ٢٠١٢ محفوظة لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

حق الانتفاع

بالرغم من أن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشجع استخدام هذه المادة التدريبية، بكاملها أو استخدام أجزاء، للغايات التعليمية، فيجب القيام بذلك وفقا لشروط حقوق التأليف الواردة أدناه .
نرجو أن تلاحظ أن استخدام هذه الوحدة من مادة التدريب لا يخضع لدفع أي رسوم.

حقوق التأليف

جميع الحقوق، بما فيها حقوق التأليف، الواردة في محتوى هذه الوحدة من المادة التدريبية مملوكة لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

ما لم تتم إعادة إنتاج الوحدة التدريبية بشكل جزئي أو كامل ليتم استخدامها في وثيقة مستقلة، فلا يجوز استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها. ولتجنب أية شكوك، يجب عدم استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها في حال استخدام كامل المادة التدريبية أو جزء منها لإدراجها في وثيقة أخرى. وتشمل هذه العلامات التجارية، على سبيل المثال لا الحصر، أسماء وشعارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية .

وعند نسخ أي مستخلص، بشكل كامل أو جزئي، من وحدة من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فينبغي ضمان شمول المستندات لإقرار حقوق تأليف بأن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو مصدر المادة التدريبية. وينبغي ضمان إعادة أي مستخلص يتم نسخه من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل دقيق ولا يستخدم في سياق مضلل . وينبغي الحصول على ترخيص خطي لأي استخدام أخر مقترح للمواد التدريبية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يرجى إرسال المسائل المتعلقة بالإصدارات وحقوق التأليف على العنوان التالي :
دائرة إصدارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون، لندنEC4M 6XH ، المملكة المتحدة
هاتف: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+ فاكس: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني publications@ifrs.org
الموقع الإلكترونيwww.ifrs.org

لا تتحمل كل من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و المؤلف و الناشر مسؤولية أي خسارة تلحق بأي شخص يقوم أو يمتنع عن القيام بالاعتماد على المادة الواردة في هذا الإصدار سواء أكانت هذه الخسارة ناتجة عن إهمال أو غير ذلك.

لم توافق لجنة المراجعة التي عينتها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الترجمة العربية لمادة التدريب لمؤسسة المعايير الدولية للشركات الصغيرة و متوسطة الحجم الواردة في هذا الإصدار.

: “IASC Foundation”, “eIFRS”, “IAS”, “IASB”, “IASC Foundation”, “IASCF”, IFRS for SMEs’, “IASs”, “IFRIC”, هي “IFRS”, “IFRSs”, “International Accounting Standards”, “International Financial Reporting Standards, علامات تجارية تخص مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

المحتويات

المقدمة	١
أهداف التعلم	١
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	٢
مقدمة إلى المتطلبات	٢
المتطلبات والأمثلة	٣
نطاق هذا القسم	٣
الاقتصاد ذو التضخم المرتفع	٤
وحدة القياس في البيانات المالية	٦
إجراءات إعادة بيان البيانات المالية للتكاليف التاريخية	١٧
الافصاحات	٣٦
التقديرات الهامة والأحكام الأخرى	٣٧
مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة	٣٧
اختبار المعرفة	٣٨
تطبيق المعرفة	٣٨
دراسة الحالة ١	٤٥
إجابة على دراسة الحالة ١	٤٦
دراسة الحالة ٢	٤٩
إجابة على دراسة الحالة ٢	٥٠

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تحديد المتطلبات التي تنطبق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي في يوليو ٢٠٠٩ .

المقدمة

في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، تعتبر البيانات المالية (بما في ذلك البيانات المالية الموحدة) مفيدة فقط إذا تم التعبير عنها من حيث وحدة القياس المتداولة في نهاية فترة إعداد التقارير. يتطلب بناءا على ذلك القسم ٣١ "التضخم المرتفع" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من المنشأة التي تكون عملتها الوظيفية عملة اقتصاد التضخم المرتفع بأن تعيد بيان بنودها غير النقدية من حيث وحدة القياس المتداولة في نهاية فترة إعداد التقارير.

تعرف الوحدة ٣١ المتعلم على الموضوع وترشده من خلال النص الرسمي وتطور فهمه للمتطلبات من خلال استخدام الأمثلة وتشير إلى الأحكام والتقديرات الهامة اللازمة في محاسبة التضخم المرتفع. علاوة على ذلك، تشمل الوحدة أسئلة مصممة لاختبار معرفة المتعلمين بالمتطلبات ودراسات الحالات لتطوير قدرة المتعلمين على محاسبة والإفصاح عن المعاملات والأحداث الأخرى المتعلقة بالتضخم المرتفع وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

أهداف التعلم

عند الانتهاء بنجاح من هذه الوحدة، ينبغي معرفة متطلبات إعداد التقارير المالية لمحاسبة للمنشأة التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد التضخم المرتفع وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، وخلال السير في دراسات الحالات، ينبغي تحسين الكفاءة لمحاسبة المعاملات والأحداث الأخرى المتعلقة بالتضخم المرتفع وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ينبغي على وجه التحديد، ضمن سياق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، التمتع بالقدرة على تقييم مؤشرات التضخم المرتفع من أجل تحديد إمكانية تطبيق القسم ٣١ "التضخم المرتفع" (أي، تقييم إذا كان اقتصاد ما ذو تضخم مرتفع):

علاوة على ذلك، عندما يكون القسم ٣١ ذو صلة فإنه يتعين التمتع بالقدرة على:

- تحديد البنود النقدية وغير النقدية؛
- تحديد تاريخ التصريح بإصدار البيانات المالية.
- إظهار فهم للأحكام والتقديرات الهامة المطلوبة في محاسبة المعاملات والأحداث الأخرى في بيئة ذات تضخم مرتفع.
- قياس وتقديم الأرباح أو الخسائر بسبب التغيرات في القوة الشرائية للعملة الوظيفية للمنشأة؛

- إعادة بيان البيانات المالية بحيث تعكس وحدة القياس المستخدمة في نهاية فترة إعداد التقارير لتعزيز صلة المعلومات المالية؛ و
- تقديم والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالبيانات المالية للمنشأة التي تكون عملتها الوظيفية ذات عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تهدف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى تطبيقها على البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة (انظر القسم ١ "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم").

وتشمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم متطلبات إلزامية ومواد أخرى (غير إلزامية) منشورة معها:

تشمل المواد غير الإلزامية:

- تمهيدا يوفر مقدمة عامة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ويوضح غايتها وتنظيمها وصلاحيتها.
- إرشادات التنفيذ التي تشمل بيانات مالية توضيحية وقائمة تحقق للإفصاح.
- أساس الاستنتاجات الذي يلخص الاعتبارات الرئيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية في الوصول إلى استنتاجاته في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- الآراء المعارضة لعضو مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي لم يوافق على نشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تعتبر قائمة المصطلحات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم جزء من المتطلبات الإلزامية.

يوجد ملحقات في القسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة" والقسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية" والقسم ٢٣ "الإيراد" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتعتبر هذه الملحقات إرشادات غير إلزامية .

مقدمة إلى المتطلبات

تهدف البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية للمنشأة التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل مجموعة كبيرة من المستخدمين (مثل، المستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين القائمين والمحتملين) ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة. يهدف القسم ٣١ "التضخم المرتفع" إلى وصف المعالجة المحاسبية ومتطلبات الإفصاح للمنشأة التي تكون عملتها الوظيفية ذات عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع.

المتطلبات والأمثلة

تم تحديد متطلبات القسم ٣١ "التضخم المرتفع" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم فيما يلي وتظليلها باللون الرمادي. وتعتبر قائمة المصطلحات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم جزء من المتطلبات. وتكون في المرة الأولى التي تظهر فيها في القسم ٣١ **بخط غامق**. ولم يتم تظليل الملاحظات والأمثلة التي تم إدراجها من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولا تشكل الإضافات التي قام بها الموظفون جزء من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ولم تتم الموافقة عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

نطاق هذا القسم

٣١. ١ ينطبق هذا القسم على المنشأة التي تكون **عملتها الوظيفية** هي عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع. ويتطلب من مثل هذه المنشأة إعداد **البيانات المالية** التي تم تعديلها لتأثيرات التضخم المرتفع.

ملاحظات

وفقا للقسم ٣٠ "تحويل العملات الأجنبية"، يطلب من المنشأة إعداد بياناتها المالية باستخدام عملتها الوظيفية. العملة الوظيفية لمنشأة عبارة عن عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل فيها. يطلب من الإدارة استخدام الأحكام مع متطلبات وإرشادات الفقرات ٣٠. ٢ – ٣٠. ٥ (أنظر الوحدة ٣٠ "تحويل العملات الأجنبية") لتحديد العملة الوظيفية المستخدمة.

يعتبر إعداد تقارير الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية لمنشأة عملتها الوظيفية هي عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع غير مفيد. تفقد النقود قوتها الشرائية في مثل هذا المعدل بحيث تعتبر مقارنة المبالغ من المعاملات والأحداث الأخرى التي حدثت في أوقات مختلفة، حتى ضمن نفس الفترة المحاسبية، مضللة (الفقرة ٢ من معيار المحاسبة الدولي ٢٩ "إعداد التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع"). يتم التعبير عن الانخفاض في القوة الشرائية للعملة عن طريق الزيادة في الأسعار في الاقتصاد (أي، يستطيع نفس المبلغ الاسمي للنقود شراء بضائع أو خدمات أقل). تسمى غالبا الزيادة المنتشرة والمتكررة في الأسعار في اقتصاد ما التضخم[١].

تعرف الزيادة الكبيرة والمنتشرة والمتكررة في مستويات الأسعار في اقتصاد ما على نحو شائع بالتضخم [١]. يوضح المثال الوارد أدناه التأثير التآكلي للتضخم المرتفع على القوة الشرائية لمنشأة ذات أصول نقدية مادية.

[١] ترتبط عادة المفاهيم المتعلقة بالتضخم (والتضخم المرتفع) بمستويات الأسعار بشكل عام وليس بأسعار بضائع قليلة أو معينة. من السمات المعتادة الأخرى لتعريف التضخم التكرار (أي اعتبار التضخم الارتفاع في المستويات العامة للأسعار الذي يتوجب حدوثه لفترة زمنية محددة (مثل، سنة واحدة)). يتميز عادة التضخم المرتفع على وجه التحديد في الأدب باعتباره بأنه زيادة مستمرة (أي متكررة) وكبيرة في المستويات العامة للأسعار. المصادر: فيشر، ستانلي؛ ساهاي، رانتا؛ فيغ، أ كارلوس. التضخمات الحديثة المفرطة والمرتفعة. مجلة الأدب الاقتصادي. المجلد ١١، سبتمبر ٢٠٠٢.

مثال – تأثير التضخم المرتفع على القوة الشرائية للأصول النقدية

مثال ١: بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠، تشكلت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ عندما ساهم مالكها بمبلغ ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة[٢] نقدا في المنشأة. احتفظت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ بالنقد خلال ٢×٢٠ ولم تدخل في أية معاملات أخرى.

في عام ٢×٢٠ ارتفعت المستويات العامة للأسعار بنسبة ١٠٠% (أي ارتفع مؤشر الأسعار العامة المتعلق من ١٠٠ إلى ٢٠٠ في ٢×٢٠) في البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ فيها.

لأن الأصول الوحيدة للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ نقدية، فإنه في عام ٢×٢٠ عندما ارتفعت المستويات العامة للأسعار بنسبة ١٠٠%، انخفضت القوة الشرائية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ بنسبة ١٠٠%. بمعنى آخر، يشتري المبلغ ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة الخاص بالمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في نهاية ٢×٢٠ نصف البضائع والخدمات التي كان من الممكن شراؤها في ٣١ ديسمبر ١×٢٠.

مثال – تأثير التضخم المرتفع على القوة الشرائية للأصول غير النقدية

مثال ٢: الحقائق هي نفسها الواردة في مثال ١. لكن في هذا المثال، استخدمت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ النقد الذي تمت المساهمة فيه من قبل المالك لشراء قطعة أرض مقابل ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة (أي احتفظت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ بالأرض فقط خلال ٢×٢٠ ولم تدخل في أي معاملات أخرى). تعتزم المنشأة بناء مصنع على الأرض تنوي تصنيع منتج فيه.

في ٢×٢٠، ارتفعت المستويات العامة للأسعار بنسبة ١٠٠% في البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ فيها.

لأن الأصول الوحيدة للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ غير نقدية، فإنه في عام ٢×٢٠ عندما ارتفعت المستويات العامة للأسعار بنسبة ١٠٠%، من المحتمل أن القوة الشرائية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ بقيت ثابتة في ٢×٢٠. بمعنى آخر، على افتراض أن قيمة الأرض المقاسة بوحدات العملة الاسمية ارتفعت بنسبة ١٠٠% فإذا باعت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ أرضها في نهاية ٢×٢٠ فإنه يمكنها استخدام العوائد من بيع أرضها لشراء بضائع وخدمات بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ بمقدار ما اشترته في الأصل بالمبلغ ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة نقدا التي تلقتها من المالك بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠. يفترض هذا بأن سعر البيع الاسمي للأرض يرتفع بما لا يقل عن معدل التضخم. بناءا على ذلك، فإن الاستثمار في الأصل غير النقدي (الأرض) منع انهيار القوة الشرائية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في ٢×٢٠.

الاقتصاد ذو التضخم المرتفع

٣١. ٢ لا يؤسس هذا القسم لمعدل مطلق يعتبر عنده اقتصاد ما متضخما بشكل مرتفع. تقوم المنشأة بعمل هذا الحكم عن طريق دراسة جميع المعلومات المتوفرة بما في ذلك، مع عدم الاقتصار على، مؤشرات التضخم المرتفع المحتملة التالية:

[٢] في هذا المثال، وفي جميع الأمثلة في هذه الوحدة، تتم الإشارة إلى المبالغ النقدية بـــ "وحدات العملة" وما لم يتم تحديد خلاف ذلك، يتم تجاهل التأثيرات الضريبية.

(أ) يفضل عامة الناس الاحتفاظ بثرواتهم على شكل أصول غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبيا. يتم مباشرة استثمار مبالغ العملة المحلية المحتفظ بها للحفاظ على القوة الشرائية.
(ب) لا تأخذ عامة الناس المبالغ النقدية بالاعتبار من حيث العملة المحلية بل من حيث عملة أجنبية مستقرة نسبيا. يمكن تحديد الأسعار بتلك العملة.
(ج) تحدث المبيعات والمشتريات بالائتمان بأسعار تعوض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان حتى لو كانت الفترة قصيرة.
(د) يتم ربط أسعار الفائدة والأجور والأسعار مع مؤشر الأسعار.
(ه) يقترب أو يتجاوز معدل التضخم التراكمي خلال ثلاث سنوات ١٠٠%.

ملاحظات

يتطلب تحديد إذا كان اقتصاد ما ذو تضخم مرتفع حكما ولا يعتمد بشمل منفرد على مستوى التضخم التراكمي خلال فترة زمنية محددة. يفضل تطبيق جميع المنشآت التي تقدم التقارير بعملة نفس الاقتصاد ذو التضخم المرتفع للقسم ٣١ من نفس التاريخ. ينطبق مع ذلك القسم ٣١ على البيانات المالية لأي منشأة من بداية فترة إعداد التقارير التي تحدد فيها وجود التضخم المرتفع في اقتصاد دولة التي تقدم التقارير بعملتها (الفقرة ٤ من معيار المحاسبة الدولي ٢٩)[٣]. يعتبر الاستخدام الثابت للأحكام من فترة لأخرى أكثر أهمية من دقة المبالغ الناتجة المدرجة في البيانات المالية المعاد بيانها (الفقرة ١٠ من معيار المحاسبة الدولي ٢٩). يستطيع المستوى المطلق للتضخم ومعدل التضخم التراكمي خلال فترة زمنية محددة الإشارة إلى التضخم المرتفع. لا تعتبر مع ذلك المؤشرات حاسمة بحد ذاتها ويتطلب عادة تحليل التضخم المرتفع تقييم المؤشرات المختلفة.

الأمثلة

مثال ٣: تقع المنشأة صغيرة الحجم والمتوسطة في الدولة س، التي تعتبر بيئتها الاقتصادية الأساسية. ارتفعت المستويات العامة للأسعار في الدولة س، التي يتم التعبير عنها بعملتها المحلية، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بمتوسط معدل سنوي من ٣% لكل سنة. تعتبر الدولة س دولة آمنة للاستثمار بسبب استقرارها. يعتبر كلا العملاء المحليين والأجانب القوة الشرائية للعملة المحلية مستقرة. يفضل العملاء المحليون الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة المحلية للدولة س بدلا من أي عملة أخرى.
لا تعتبر الدولة س ذات تضخم مرتفع. التضخم التراكمي لثلاث سنوات يعادل حوالي ٩% (أي أقل بكثير من معدل المؤشر١٠٠%). لا يبدو أن العملاء الاقتصاديين في الدولة س بأنهم سيتجنبون العملة المحلية كاحتياطي للثروة بسبب استقرار أسعارها (أي أن هنالك تغيرات طفيفة على القوة الشرائية للعملة).

مثال ٤: تعتبر الدولة ث البيئة الاقتصادية الأساسية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ب. ترتفع المستويات العامة للأسعار في الدولة ث، التي يتم التعبير عنها بعملتها المحلية، خلال السنوات الخمس الأخيرة بمتوسط معدل من ٣٠% لكل سنة. يعتبر عملاء السوق عموما مخاطرة الدولة ث مرتفعة، بشكل رئيسي بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى سياسة اقتصادية غير مؤكدة وسياسة نقدية غير

[٣] في ظل غياب دليل إرشادي صريح في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، تستطيع المنشأة (ولا يطلب منها)، وفقا للفقرة ١٠. ٦، اعتبار المتطلبات والإرشادات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كاملة.

منتظمة. تعتبر عادة الأصول المالية المقيمة بالعملة المحلية مكافئات نقدية ذات سيولة مرتفعة وخاضعة لأسعار الفائدة التي تعكس التضخم المستقبلي المتوقع. تستخدم غالبا المدخرات العائلية لشراء الممتلكات (الأصول غير النقدية) التي تعتبر "أصولا آمنة" تمنع عموما الخسائر في القيمة الشرائية للعملة المحلية.
ترتبط غالبية مؤشرات التضخم بتفضيلات العملاء الاقتصاديين وشروط العقود في الاقتصاد (مثل، يتجنب العملاء في الاقتصاد ذو التضخم المرتفع الاحتفاظ بالنقد لأكثر من فترة قصيرة لأن قوتها الشرائية تنخفض بسرعة). يقوم بناءا على ذلك العملاء الاقتصاديين في الاقتصاد ذو التضخم المرتفع بتحويل النقد إلى أصول غير نقدية (مثل، الممتلكات والمخزون) أو أصول مالية تقدم على الأقل إعادة بيان ذو تضخم معدل على أساس مؤشرات الأسعار أو إلى العملات الأخرى الأكثر استقرارا من أجل المحافظة على قوتها الشرائية.

في ظروف التضخم المرتفع، تحتوي غالبا العقود التي تحدد التدفقات النقدية المستقبلية بين الأطراف على شروط جدولة لضمان احتفاظ مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية التي تم الاتفاق عليها بالأسعار الحالية (أي بتاريخ العقد) بالقوة الشرائية لهذه التدفقات النقدية عند تسويتها من حيث النقد.

إن الدولة ث ذات تضخم مرتفع – يتجنب العملاء الاقتصاديين في الدولة ث العملة المحلية كاحتياطي للثروة لأن هنالك مخاطرة كبيرة بالتقلب غير المتوقع في مستويات الأسعار الذي يمكن أن يخفض القوة الشرائية للعملة بشكل كبير. علاوة على ذلك، يبلغ التضخم التراكمي في ثلاث سنوات حوالي ١٢٠% (أي أعلى من معدل المؤشر ١٠٠%).

وحدة القياس في البيانات المالية

٣١. ٣ يتم تقديم جميع المبالغ في البيانات المالية للمنشأة التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع بوحدة القياس الجارية في نهاية **فترة إعداد التقارير**. يتم أيضا تقديم المعلومات المقارنة عن فترة سابقة تتطلبها الفقرة ٣. ١٤، وأية معلومات مقدمة تتعلق بفترات سابقة بوحدة القياس الجارية في نهاية **فترة إعداد التقارير**.

ملاحظات

إن الهدف من البيانات المالية للمنشأة الصغيرة أو متوسطة الحجم توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل مجموعة كبيرة من المستخدمين (مثل، المستثمرين والمقرضين والدائنين القائمين والمحتملين) ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة.

يجب أن تكون المعلومات المقدمة في البيانات المالية ذات صلة باحتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية للمستخدمين. حتى تكون المعلومات ذات صلة، يجب أن تكون المعلومات قادرة على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم على تقييم الأحداث السابقة أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة. في الاقتصاد ذو التضخم المرتفع، من غير المحتمل أن تكون المعلومات المالية

مرتبطة بالمستخدمين في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية ما لم تتم إعادة بيان المبالغ الاسمية في مستويات الأسعار الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير.

إضافة لذلك، يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة البيانات المالية للمنشأة خلال الزمن وبين المنشآت لتحديد الاتجاهات في مركزها وأداؤها المالي. يتوجب بناءا على ذلك تنفيذ قياس وعرض التأثيرات المالية للمعاملات المشابهة والأحداث والشروط الأخرى بطريقة متسقة خلال الزمن لتلك المنشأة. في ظروف التضخم المرتفع، يتوجب إعادة بيان المعلومات إلى مستويات الأسعار المستخدمة في نهاية فترة إعداد التقارير الأخيرة المقدمة. إذا لم يتم القيام بذلك، تضعف القابلية للمقارنة من حيث القوة الشرائية للمبالغ المقدمة في البيانات المالية بسبب مستويات الأسعار المختلفة في كل فترة إعداد تقارير.

لتحقيق هذا، توفر الفقرات ٣١. ٥ – ٣١. ١٣ ارشادات تطبيقية إلزامية حول كيفية إعادة بيان المبالغ عن طريق استخدام وحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير. تنطبق الفقرة ٣١. ١٤ عندما يتوقف التضخم المرتفع وتحدد الفقرة ٣١. ١٥ الافصاحات التي يتعين توفيرها.

الأمثلة – إعادة بيان المبالغ (والمبالغ المقارنة) بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير

مثال ٥: الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ١. يكون ميزان المراجعة الاسمي (أي غير المعاد بيانه) للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ و٢٠×٢ على النحو التالي: (ملاحظة: تشير () إلى المدين)

	٣١ ديسمبر ٢٠×٢	٣١ ديسمبر ٢٠×١
أسهم رأس المال	(١٠٠٠٠٠ وحدة عملة)	(١٠٠٠٠٠ وحدة عملة)
النقد والنقد المعادل	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة
	–	–

لأن وحدة العملة (أي وحدة عملة) فقدت ١٠٠% من قوتها الشرائية بسبب التضخم المرتفع، فإنه يتم إعادة بيان ميزان المراجعة ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ على النحو التالي:

	وحدة العملة الاسمية (أي قبل إعادة البيان)	الحساب	وحدة العملة المعاد بيانها	الفقرة المرجعية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
أسهم رأس المال	(١٠٠٠٠٠)	مؤشر ١٠٠/٢٠٠ × ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	(٢٠٠٠٠٠)	٣١. ١٠
المصاريف – الخسارة في صافي المركز النقدي		رقم المعادلة	١٠٠٠٠٠	٣١. ١٣
النقد	١٠٠٠٠٠	مؤشر ١٠٠/٢٠٠ × ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	١٠٠٠٠٠	٣١. ٦
	–		–	

ملاحظة: يكون للمبلغ النقدي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ نصف القوة الشرائية لما كانت عليه نفس القيمة الاسمية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠. يتم حساب المبالغ المقارنة عن طريق إعادة بيان أرصدة الفترة السابقة بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير. بناءا على ذلك، تنشأ خسارة مقدارها ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة عن إعادة بيان أسهم رأس المال بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ ويكون بيان المركز المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ (مع المبالغ المقارنة للسنة ١×٢٠) على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢×٢٠ وحدة عملة	٣١ ديسمبر ١×٢٠ وحدة عملة
أسهم رأس المال	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠ (أ)
النقد والنقد المعادل	(١٠٠٠٠٠)	–
إجمالي حقوق الملكية	**١٠٠٠٠٠**	**٢٠٠٠٠٠**
الأصل – النقد	**١٠٠٠٠٠**	**٢٠٠٠٠٠ (أ)**

(أ) لتعكس مدى الانخفاض في القوة الشرائية للمنشأة في ٢×٢٠، تتم زيادة المبالغ المقارنة للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ (أي بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠) لأسهم رأس المال والنقد عن طريق عامل التضخم المرتفع (في هذا المثال ١٠٠%). حساب المبلغ المقارن للنقد: النقد البالغ ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة المحتفظ بها بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠ × عامل التضخم المرتفع ١٠٠/٢٠٠ لعام ٢×٢٠ = المبلغ المعدل ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة التي يتم فيها تقديم النقد في البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ لعام ٢×٢٠ باعتباره المبلغ المقارن (أي بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠). حساب المبلغ المقارن لأسهم رأس المال: أسهم رأس المال البالغة ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠ × عامل التضخم المرتفع ١٠٠/٢٠٠ لعام ٢×٢٠ = المبلغ المعدل ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة التي يتم فيها تقديم أسهم رأس المال في البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ لعام ٢×٢٠ باعتباره المبلغ المقارن (أي بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠).

يكون بيان الدخل الشامل للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢×٢٠ وحدة عملة
خسارة السنة – الخسارة في المركز النقدي عند إعادة البيان لوحدة القياس الجارية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠	(١٠٠٠٠٠)

بشكل مختصر، ارتفعت مستويات الأسعار بنسبة ١٠٠% واحتفظت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ بالموارد التي تلقتها من مالكيها في أصل نقدي (أي نقدا) والذي عرض لخسارة القوة الشرائية تحت التضخم المرتفع. بناءا على ذلك، يعكس بيان الدخل الشامل خسارة القوة الشرائية للنقد المحتفظ به خلال السنة بينما تعكس إعادة بيان رصيد حقوق الملكية في المركز المالي للمنشأة رأس المال "الحقيقي" المساهم به من قبل المالكين والانخفاض في شروط القوة الشرائية الثابتة لأسهم المالكين بسبب خسارة القوة الشرائية للنقد الخاص بها.

مثال ٦: الحقائق هي نفسها الواردة في مثال ٢. يكون ميزان المراجعة الاسمي (أي غير المعاد بيانه) للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ و٢٠×٢ على النحو التالي: (ملاحظة: تشير () إلى المدين)

	٣١ ديسمبر ٢٠×٢	٣١ ديسمبر ٢٠×١
أسهم رأس المال	(١٠٠٠٠٠ وحدة عملة)	(١٠٠٠٠٠ وحدة عملة)
النقد والنقد المعادل	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة
	–	–

لأن وحدة العملة (أي وحدة عملة) فقدت ١٠٠% من قوتها الشرائية بسبب التضخم المرتفع، فإنه يتم إعادة بيان ميزان المراجعة ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ على النحو التالي:

	وحدة العملة الاسمية (أي قبل إعادة البيان)	الحساب	وحدة العملة المعاد بيانها	الفقرة المرجعية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
أسهم رأس المال	(١٠٠٠٠٠)	مؤشر ٢٠٠/١٠٠ × ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	(٢٠٠٠٠٠)	٣١. ١٠
المصاريف – الخسارة في صافي المركز الأرض		رقم المعادلة	–	٣١. ١٣
النقد	١٠٠٠٠٠	مؤشر ٢٠٠/١٠٠ × ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	٢٠٠٠٠٠	٣١. ٨(ب)
	–		–	

ملاحظة: تمثل الأرض بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ نفس القوة الشرائية لما كانت عليه الأرض بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠×١. يتم حساب المبالغ المقارنة عن طريق إعادة بيان أرصدة الفترة السابقة بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير. بناءا على ذلك، يكون بيان المركز المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ (مع المبالغ المقارنة للسنة ٢٠×١) على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠×٢ وحدة عملة	٣١ ديسمبر ٢٠×١ وحدة عملة
حقوق الملكية – أسهم رأس المال	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠ [أ]
الأصل – الممتلكات والمشآت والمعدات (الأرض)	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠ [أ]

(أ) لتعكس استقرار القوة الشرائية للمنشأة في ٢٠×٢، تتم زيادة المبالغ المقارنة للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ (أي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠×١) لأسهم رأس المال والأرض عن طريق عامل التضخم المرتفع (في هذا المثال ١٠٠%). حساب المبلغ المقارن للأرض: الأرض البالغة قيمتها ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة المحتفظ بها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠×١ × عامل التضخم المرتفع ١٠٠/٢٠٠ لعام ٢٠×٢ = المبلغ المعدل ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة التي يتم فيها تقديم الممتلكات والمصانع والمعدات في البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ لعام ٢٠×٢ باعتباره المبلغ المقارن (أي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠×١). حساب المبلغ المقارن لأسهم رأس المال: أسهم رأس المال البالغة ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠×١ × عامل التضخم

المرتفع ١٠٠/٢٠٠ لعام ٢×٢٠ = المبلغ المعدل ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة التي يتم فيها تقديم أسهم رأس المال في البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ لعام ٢×٢٠ باعتباره المبلغ المقارن (أي بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠).

بشكل مختصر، ارتفعت مستويات الأسعار بنسبة ١٠٠% واستثمرت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ الموارد التي تلقتها من مالكيها في أصل غير نقدي (أي الأرض) التي لم تتعرض لخسارة القوة الشرائية تحت التضخم المرتفع. بناءا على ذلك، تعكس إعادة بيان المركز المالي رأس المال "الحقيقي" المساهم به من قبل المالكين وفي القوة الشرائية الثابتة لأسهم المالكين بسبب الاستثمار في أصل غير نقدي والذي يعتبر "محميا" من التضخم.

مثال ٧: الحقائق هي نفسها الواردة في مثال ٦. في هذا المثال، تنوي المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ استرداد المبلغ المسجل للأرض من خلال تقدير رأس المال.

في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠، القيمة العادلة لاستثمار الممتلكات للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ ٢١٠٠٠٠ وحدة عملة.

يكون ميزان المراجعة الاسمي (أي غير المعاد بيانه) للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم في ٣١ ديسمبر ١×٢٠ و٢×٢٠ على النحو التالي: (ملاحظة: تشير () إلى المدين)

	٣١ ديسمبر ٢×٢٠	٣١ ديسمبر ١×٢٠
أسهم رأس المال	(١٠٠٠٠٠ وحدة عملة)	(١٠٠٠٠٠ وحدة عملة)
الدخل – الزيادة في القيمة العادلة	(١١٠٠٠٠ وحدة عملة)	–
الممتلكات الاستثمارية	٢١٠٠٠٠ وحدة عملة	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة
	–	–

في عام ٢×٢٠، فقدت وحدة العملة (أي وحدة عملة) ١٠٠% من قوتها الشرائية بسبب التضخم المرتفع. تتم إعادة بيان ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ على النحو التالي:

	وحدة العملة الاسمية (أي قبل إعادة البيان)	الحساب	وحدة العملة المعاد بيانها	الفقرة المرجعية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
أسهم رأس المال	(١٠٠٠٠٠)	مؤشر ٢٠٠/١٠٠ × ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	(٢٠٠٠٠٠)	٣١. ١٠
الدخل – الزيادة في القيمة العادلة	(١١٠٠٠٠)	مؤشر ٢٠٠/١٠٠ × ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	(١١٠٠٠٠)	٣١. ١١
المصاريف – الخسارة في صافي المركز النقدي	٢١٠٠٠٠	رقم المعادلة مؤشر ٢٠٠/١٠٠ × ٢١٠٠٠٠ وحدة عملة	١٠٠٠٠٠	٣١. ١٣
الممتلكات الاستثمارية (الأرض)	٢١٠٠٠٠		٢١٠٠٠٠	
	–		–	

ملاحظة: لأنه تم قياس الممتلكات الاستثمارية بقيمتها العادلة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠، يتم تحديد مبلغها المسجل الاسمي باستخدام وحدة القياس الجارية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ (أي أنها بند غير نقدي غير خاضع لإعادة البيان لأنها مسجلة أساسا بمبلغ جاري بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠).

يكون بيان الدخل الشامل للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢×٢٠ وحدة عملة
الدخل – الزيادة في القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية	١١٠٠٠٠
المصاريف – الخسارة عند إعادة البيان للتضخم المرتفع	(١٠٠٠٠٠)
الربح عن السنة	١٠٠٠٠

يكون بيان المركز المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ (مع المبالغ المقارنة للسنة ١×٢٠) على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢×٢٠ وحدة عملة	٣١ ديسمبر ١×٢٠ وحدة عملة
أسهم رأس المال	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠ [أ]
الأرباح المستبقاة	١٠٠٠٠	–
إجمالي حقوق الملكية	**٢١٠٠٠٠**	**٢٠٠٠٠٠**
الأصل – الممتلكات الاستثمارية (الأرض)	**٢١٠٠٠٠**	**٢٠٠٠٠٠** [أ]

(أ) لتعكس النمو معدل التضخم في القوة الشرائية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم في ٢×٢٠، تتم زيادة المبالغ المقارنة (أي بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠) لأسهم رأس المال والأرض عن طريق عامل التضخم المرتفع (في هذا المثال ١٠٠%). حساب المبلغ المقارن للأرض: الأرض البالغة قيمتها ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة المحتفظ بها بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠ × عامل التضخم المرتفع ١٠٠/٢٠٠ لعام ٢×٢٠ = المبلغ المعدل ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة التي يتم فيها تقديم الممتلكات الاستثمارية في البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ لعام ٢×٢٠ باعتباره المبلغ المقارن (أي بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠). حساب المبلغ المقارن لأسهم رأس المال: أسهم رأس المال البالغة ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠ × عامل التضخم المرتفع ١٠٠/٢٠٠ لعام ٢×٢٠ = المبلغ المعدل ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة التي يتم فيها تقديم أسهم رأس المال في البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ لعام ٢×٢٠ باعتباره المبلغ المقارن (أي بتاريخ ٣١ ديسمبر ١×٢٠).

ارتفع صافي الأصول معدلة التضخم للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ (وبالتالي قوتها الشرائية) بمقدار ١٠٠٠٠ وحدة عملة في ٢×٢٠ (أي ١١٠٠٠٠ وحدة عملة الزيادة في القيمة العادلة ناقص ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة تعزى إلى التضخم المرتفع). بمعنى آخر، تنتج القوة الشرائية المتزايدة عن الزيادة البالغة ١١٠% (أو ١١٠٠٠٠ وحدة عملة) في القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ التي تتجاوز الزيادة البالغة ١٠٠% في التضخم العام للأسعار في ٢×٢٠ (كما ينعكس في الخسارة البالغة

١٠٠٠٠٠ وحدة عملة عند إعادة بيان أسهم رأس المال بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠). من خلال إعادة بيان المبلغ في البيانات المالية، يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ (مثل، المستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين القائمين والمحتملين) بالمعلومات حول الأداء المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ عن السنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ ومركزها المالي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢×٢٠. ترتبط هذه المعلومات باتخاذ القرارات حول توفير الموارد للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ.

مثال ٨: الحقائق هي نفسها الواردة في مثال ١. إضافة لذلك، في هذا المثال، خلال ٣×٢٠ عندما كان المؤشر على متوسط ٣٠٠، كسبت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ إيرادا من ٣٠٠٠٠ وحدة عملة (ومقبوضات نقدية) على التوالي عن الخدمات التي تقدمها مقابل المال. كان مؤشر التضخم ذو العلاقة ٤٠٠ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٣×٢٠.

فقدت وحدة العملة بسبب التضخم ١٠٠% من قوتها الشرائية عن كل من السنتين الماضيتين. يعاد بيان ميزان المراجعة في ١٣ ديسمبر ٣×٢٠ على النحو التالي:

	وحدة العملة الاسمية (أي قبل إعادة البيان)	الحساب:		وحدة العملة المعاد بيانها	المرجع: الفقرة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
أسهم رأس المال	(١٠٠٠٠٠)	المؤشر ١٠٠/٤٠٠ ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	×	(٤٠٠٠٠٠)	١٠.٣١
الأرباح المستبقاة – الإيراد: ٣×٢٠	(١١٠٠٠٠)	المؤشر ٣٠٠/٤٠٠ ٣٠٠٠٠ وحدة عملة	×	(٤٠٠٠٠)	١١.٣١
الأرباح المستبقاة – الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي		رقم المعادلة		٣١٠٠٠٠	١٣.٣١
النقد	٢١٠٠٠٠	المؤشر ٤٠٠/٤٠٠ ١٣٠٠٠٠ وحدة عملة	×	١٣٠٠٠٠	٦.٣١
	–			–	

يكون بيان الدخل والأرباح المستبقاة للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٣×٢٠ (مع مبالغ مقارنة للسنة ٢×٢٠) على النحو التالي:

	٣×٢٠	٢×٢٠
	وحدة عملة	وحدة عملة
الإيراد من الخدمات المقدمة	٤٠٠٠٠	–
الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي عند إعادة البيان للتضخم المرتفع	(١١٠٠٠٠) (أ)	(٢٠٠٠٠٠) (ب)

خسارة السنة	(٧٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠)
العجز المتراكم الافتتاحي	(٢٠٠٠٠٠)	–
العجز المتراكم الختامي	(٢٧٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠)

(أ) ٣١٠٠٠٠ وحدة عملة خسارة تراكمية في المركز المالي النقدي الصافي معترف بها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠×٣ (راجع ميزان المراجعة المعاد بيانه أعلاه) ناقص ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة(ب) متعلقة بالسنة ٢٠×٢ = ١١٠٠٠٠ وحدة عملة خسارة معترف بها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣.

(ب) ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة خسارة في المركز المالي النقدي الصافي معترف بها في ٢٠×٢ (راجع المثال ٥) × ٢٠٠/٤٠٠ معاد بيانها للتضخم المرتفع حتى ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ = ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة

يكون بيان المركز المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣ (مع مبالغ مقارنة للسنة ٢٠×٣) على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠×٣	٣١ ديسمبر ٢٠×٢
	وحدة عملة	وحدة عملة
أسهم رأس المال	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠ (أ)
العجز المتراكم	(٢٧٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠)
إجمالي حقوق الملكية	**١٣٠٠٠٠**	**٢٠٠٠٠٠**
الأصل – النقد	**١٣٠٠٠٠**	**٢٠٠٠٠٠** (أ)

(أ) لتعكس النمو معدل التضخم في القوة الشرائية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في ٢٠×٢، تتم زيادة المبالغ المقارنة (أي ٣١ ديسمبر ٢٠×٢) لأسهم رأس المال والنقد من خلال عامل التضخم المرتفع. حساب المبلغ المقارن للنقد: ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة نقد محتفظ به في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ × ٢٠٠/٤٠٠ عامل التضخم المرتفع للسنة ٢٠×٣ = ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة المبلغ المعدل الذي يتم فيه تقديم النقد في البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ للسنة ٢٠×٣ باعتباره المبلغ المقارن (أي ٣١ ديسمبر ٢٠×٢). حساب المبلغ المقارن لأسهم رأس المال: ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة أسهم رأس المال في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ × ١٠٠/٤٠٠ عامل التضخم المرتفع منذ ٢٠×١ = ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة المبلغ المعدل الذي يتم فيه تقديم أسهم رأس المال في البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ للسنة ٢٠×٣ باعتباره المبلغ المقارن (أي ٣١ ديسمبر ٢٠×٣).

انخفضت الأصول الصافية معدلة التضخم للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ (وبالتالي قوتها الشرائية) بمقدار ٧٠٠٠٠ وحدة عملة في ٢٠×٣ عندما أنتجت ربحا اسميا (غير معدل) بقيمة ٣٠٠٠٠ وحدة عملة. نتجت القوة الشرائية المخفضة عن الزيادة في التضخم العام للأسعار (كما ينعكس في الخسارة البالغة ١١٠٠٠٠ وحدة عملة في المركز المالي النقدي الصافي) الذي يتجاوز الدخل معدل التضخم (٤٠٠٠٠ وحدة عملة) الناتج خلال ٢٠×٣. يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ (مثل، المستثمرين القائمين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين) بالمعلومات حول الأداء المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣ ومركزها المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣. تتعلق هذه المعلومات باتخاذ القرارات حول توفير الموارد للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ.

مثال ٩: الحقائق هي نفسها الواردة في مثال ٨. إضافة لذلك، في هذا المثال، خلال ٢٠×٤، عندما كان المؤشر على متوسط ٦٠٠، كسبت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ إيرادا من ٦٠٠٠٠ وحدة عملة (ومقبوضات نقدية) عن الخدمات التي تقدمها مقابل النقد. كان مؤشر التضخم ذو العلاقة ٨٠٠ في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤.

في البيئات ذات التضخم المرتفع، تعتبر عملية مقارنة الأرقام بوحدات قياس مختلفة مضللة. في القيم الاسمية، كان إيراد المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في ٢٠×٤ (٦٠٠٠٠ وحدة عملة) أعلى بنسبة ١٠٠% منه في ٢٠×٣ (٣٠٠٠٠ وحدة عملة). مع ذلك وبعد إعادة بيان الإيراد من حيث وحدة العملة في نهاية فترة إعداد التقارير الأخيرة، من الواضح أن الاتجاه في الإيراد ثابت (أي ٨٠٠٠٠ وحدة عملة لكل من ٢٠×٣ و٢٠×٤).

في عام ٢٠×٤، لأن وحدة العملة فقدت بسبب التضخم المرتفع ١٠٠% من قوتها الشرائية لكل من السنوات الثلاث الماضية، تتم إعادة بيان ميزان المراجعة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ على النحو التالي:

	وحدة العملة الاسمية (أي قبل إعادة البيان)	الحساب:	وحدة العملة المعاد بيانها	المرجع: الفقرة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
أسهم رأس المال	(١٠٠٠٠٠)	المؤشر ١٠٠/٨٠٠ × ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	(٨٠٠٠٠٠)	٣١. ١٠
الأرباح المستبقاة – الإيراد: ٢٠×٤	(٦٠٠٠٠)	المؤشر ٦٠٠/٨٠٠ × ٦٠٠٠٠ وحدة عملة	(٨٠٠٠٠)	٣١. ١١
الأرباح المستبقاة – الإيراد: ٢٠×٣	(٣٠٠٠٠)	المؤشر ٣٠٠/٨٠٠ × ٣٠٠٠٠ وحدة عملة	(٨٠٠٠٠)	٣١. ١٠
الأرباح المستبقاة – الخسارة التراكمية في المركز المالي النقدي الصافي		رقم المعادلة	٧٧٠٠٠٠[أ]	٣١. ١٣
النقد	١٩٠٠٠٠	المؤشر ٨٠٠/٨٠٠ × ١٩٠٠٠٠ وحدة عملة	١٩٠٠٠٠	٣١. ٦
	–		–	

(أ) الحساب البديل للخيارة التراكمية عند إعادة البيان: ٧٠٠٠٠٠ وحدة عملة أسهم رأس المال (أي ٨٠٠٠٠٠ وحدة عملة المعاد بيانها ناقص ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة الإسمية) + ٢٠٠٠٠ وحدة عملة الإيراد في ٢٠×٤ (أي ٨٠٠٠٠ وحدة عملة المعاد بيانها ناقص ٦٠٠٠٠ وحدة عملة الإسمية) + ٥٠٠٠٠ وحدة عملة الإيراد عن ٢٠×٣ (أي ٨٠٠٠٠ وحدة عملة المعاد بيانها ناقص ٣٠٠٠٠ وحدة عملة الإسمية) = ٧٧٠٠٠٠ وحدة عملة خسارة الصرف التراكمية عند إعادة البيان.

تكون إعادة بيان الدخل والأرباح المستبقاة للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ (مع مبالغ مقارنة للسنتين ٢٠×٣ و٢٠×٢) على النحو التالي:

	٢٠×٤	٢٠×٣	٢٠×٢
	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة
الإيراد من توفير الخدمات	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠ [أ]	–
الخسارة في المركز المالي النقدي عند إعادة البيان للتضخم المرتفع	(١٥٠٠٠٠)[د]	(٢٢٠٠٠٠)[ج]	(٤٠٠٠٠٠)[ب]
خسارة السنة	(٧٠٠٠٠)	(١٤٠٠٠٠)	(٤٠٠٠٠٠)
العجز المتراكم الافتتاحي	(٥٤٠٠٠٠)	(٤٠٠٠٠٠)	–
العجز المتراكم الختامي	(٦١٠٠٠٠)	(٥٤٠٠٠٠)	(٤٠٠٠٠٠)

(أ) لأن العملة الوظيفية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ هي نفس عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع، يجب إعادة بيان المبالغ المقارنة لأدائها المالي من حيث وحدة القياس الجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤. توفر إعادة البيان معلومات ذات علاقة ومقارنة للاستخدام من قبل المستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين الحاليين والمحتملين عند اتخاذ القرارات حول توفير الموارد للمنشأة. حساب مبلغ الإيراد: ٣٠٠٠٠ وحدة عملة الإيراد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣ × ٣٠٠/٨٠٠ عامل التضخم المرتفع = ٨٠٠٠٠ وحدة عملة المبلغ المعدل الذي يتم فيه تمثيل الإيراد في البيانات المالية لعام ٢٠×٤ للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ باعتباره المبلغ المقارن (أي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣).

(ب) ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي المعترف به في ٢٠×٢ (راجع المثال ٥) × ٢٠٠/٨٠٠ المعاد بيانه للتضخم المرتفع حتى ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ = ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة. على نحو بديل، ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة الخسارة المعاد بيانها في المركز المالي النقدي الصافي المعترف بها في ٢٠×٣ باعتبارها الرقم المقارن (راجع مثال ٨) × ٤٠٠/٨٠٠ المعاد بيانه للتضخم المرتفع حتى ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ = ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة.

(ج) ١١٠٠٠٠ وحدة عملة الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي المعترف بها في ٢٠×٣ (راجع مثال ٨) × ٤٠٠/٨٠٠ المعاد بيانه للتضخم المرتفع حتى ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ = ٢٢٠٠٠٠ وحدة عملة.

(د) ٧٧٠٠٠٠ وحدة عملة الخسارة التراكمية في المركز المالي النقدي الصافي المعترف بها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ (راجع ميزان المراجعة المعاد بيانه أعلاه) ناقص ٢٢٠٠٠٠ وحدة عملة[ج] المتعلقة بالسنة ٢٠×٢ = ١٥٠٠٠٠ وحدة عملة الخسارة المعترف بها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤.

يكون بيان المركز المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ (مع المبالغ المقارنة للسنتين ٢٠×٣ و٢٠×٢) على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠×٤ وحدة عملة	٣١ ديسمبر ٢٠×٣ وحدة عملة	٣١ ديسمبر ٢٠×٢ وحدة عملة
أسهم رأس المال	٨٠٠٠٠ (أ)	٨٠٠٠٠ (أ)	٨٠٠٠٠ (أ)
العجز المتراكم	(٦١٠٠٠٠)	(٥٤٠٠٠٠)	(٤٠٠٠٠٠)
إجمالي حقوق الملكية	**١٩٠٠٠٠**	**٢٦٠٠٠٠**	**٤٠٠٠٠٠**
العجز المتراكم الختامي	**١٩٠٠٠٠**	**٢٦٠٠٠٠** (أ)	**٤٠٠٠٠٠** (أ)

(أ) حتى تعكس النمو المعدل للتضخم في القوة الشرائية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في ٢٠×٢، تتم زيادة المبالغ المقارنة (أي في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣) لأسهم رأس المال والنقد بواسطة عامل التضخم المرتفع على النحو التالي:

- حساب المبلغ المقارن النقدي (٢٠×٣): ١٣٠٠٠٠ وحدة عملة النقد المحتفظ به في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣ × ٤٠٠/٨٠٠ عامل التضخم المرتفع للسنة ٢٠×٤ = ٢٦٠٠٠٠ وحدة عملة المبلغ المعدل الذي يتم فيه عرض النقد في البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في ٢٠×٤ باعتباره المبلغ المقارن (أي في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣).
- حساب المبلغ المقارن النقدي (٢٠×٢): ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة النقد المحتفظ به في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ × ٢٠٠/٨٠٠ عامل التضخم المرتفع للسنة ٢٠×٤ = ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة المبلغ المعدل الذي يتم فيه عرض النقد في البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في ٢٠×٤ باعتباره المبلغ المقارن (أي في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢).
- حساب المبلغ المقارن لأسهم رأس المال: ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة أسهم رأس المال في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ × ١٠٠/٨٠٠ عامل التضخم المرتفع للسنة ٢٠×٤ = ٨٠٠٠٠٠ وحدة عملة المبلغ المعدل الذي يتم فيه عرض أسهم رأس المال في البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في ٢٠×٤ باعتبارها المبالغ المقارنة (أي في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣ و٣١ ديسمبر ٢٠×٢).

انخفض صافي الأصول معدلة التضخم للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ (وبالتالي قوتها الشرائية) بمقدار ١٤٠٠٠٠ وحدة عملة في ٢٠×٣ (٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة النقد المعدل في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ ناقص ٢٦٠٠٠٠ وحدة عملة النقد المعدل في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣) وأيضا بمقدار ٧٠٠٠٠ وحدة عملة في ٢٠×٤ (٢٦٠٠٠٠ وحدة عملة النقد المعدل في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣ ناقص ١٩٠٠٠٠ وحدة عملة النقد المعدل في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤). يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ (مثل، المستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين القائمين أو المحتملين) بالمعلومات ذات العلاقة بالمركز المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ وأداؤها المالي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤. يتم عرض هذه المعلومات في سياق (معدل للتغيرات في القوة الشرائية) يرتبط باتخاذ القرارات حول توفير الموارد للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ. على النقيض من لواقع الاقتصادي، ستعكس المعلومات المالية غير المعدلة بشكل مضلل الأداء المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ ومركزها المالي مع مرور الوقت (أي من ٢٠×٢ حتى ٢٠×٤).

٣١. ٤ تتطلب إعادة بيان البيانات المالية وفقا لهذا القسم استخدام مؤشر أسعار عام يعكس القوة الشرائية بشكل عام. في أغلب الاقتصاديات، يوجد مؤشر أسعار عام تتبعه المنشآت حيث يتم وضعه عادة من قبل الحكومة.

ملاحظات

كما هو مبين في الأمثلة ١-٩، يجب إعادة بيان البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم التيتكون عملتها الوظيفية هي عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع وفقا للقسم ٣١ لتأثيرات التغيرات في القوة الشرائية العامة باستخدام مؤشر أسعار عام يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة. يتعين أن يكون مثل هذا المؤشر العام للأسعار موثوقا ويعكس تغيرات الأسعار لمجموعة كبيرة من البضائع والخدمات التي ترتبط بالاقتصاد الذي يتم قياس التضخم له.

يفضل أن تستخدم جميع المنشآت التي تعد التقارير بعملة نفس الاقتصاد نفس المؤشر (الفقرة ٣٧ من معايير المحاسبة الدولية ٢٩)[٤]. يعرف برايس ووتر هاوس كوبرز مؤشر أسعار المستهلك باعتبارها المؤشر الأكثر موثوقية للتغيرات في مستويات الأسعار العامة لأنها في نهاية سلسلة التوريد وتعكس تأثير الأسعار على سلة الاستهلاك العامة للسكان. يعرفون أيضا الخصائص الأكثر أهمية لمؤشر الأسعار العام الموثوق باعتبارها:[٥]

- مجموعة واسعة من المرجعية، مثل إدراج البضائع والخدمات المنتجة بالشكل الأكبر في الاقتصاد، لتعكس تقلبات الأسعار المتباينة؛
- انعكاسا دقيقا للتغيرات في الأسعار؛
- منتظمة وشهرية على وجه التفضيل ومحدثة؛
- الاتساق والتجانس والاستمرارية.

من الممكن أن لا يتوفر مؤشر أسعار عام للفترات التي يلزمها إعادة البيان للبنود غير النقدية. في هذه الظروف، تحدد الفقرة ١٧ من معيار المحاسبة الدولي ٢٩ *إعداد التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع* أنه قد يكون من الضروري استخدام تقدير يرتكز على سبيل المثال على التحركات في سعر الصرف بين العملة الوظيفية وعملة أجنبية مستقرة نسبيا.[٦]

إجراءات إعادة بيان البيانات المالية للتكلفة التاريخية

بيان المركز المالي

٣١. ٥ تتم إعادة بيان مبالغ المركز المالي غير المعبر عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد

[٤] في غياب دليل إرشادي واضح في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، تستطيع المنشأة (لكنه لا يطلب منها) وفقا للفقرة ١٠. ٦ اعتبار المتطلبات والدليل الإرشادي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة.

[٥] دليل برايس ووتر هاوس كوبرز لمحاسبة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١١، سي سي إتش، لندن، الفقرتين٦. ٢٤ – ٦. ٢٥.

[٦] في غياب دليل إرشادي واضح في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، تستطيع المنشأة (لكنه لا يطلب منها) وفقا للفقرة ١٠. ٦ اعتبار المتطلبات والدليل الإرشادي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة.

التقارير عن طريق تطبيق مؤشر أسعار عام.

٣١. ٦ لا تتم إعادة بيان البنود النقدية لأنه يتم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير. البنود النقدية عبارة عن المال المحتفظ به والبنود التي سيتم تلقيها أو دفعها بالمال.

٣١. ٧ يتم تعديل الأصول والالتزامات المرتبطة عن طريق اتفاقية للتغيرات في الأسعار، مثل السندات والقروض المرتبطة بالمؤشر، وفقا للاتفاقية ويتم عرضها في هذا المبلغ المعدل في بيان المركز المالي المعاد بيانه.

٣١. ٨ جميع الأصول والالتزامات الأخرى غير نقدية:

(أ) يتم تسجيل بعض البنود غير النقدية بالمبالغ الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير، مثل القيمة الصافية المتحققة والقيمة العادلة، ولذلك لا تتم إعادة بيانها. تتم إعادة بيان جميع الأصول والالتزامات غير النقدية الأخرى.

(ب) يتم تسجيل أغلب البنود غير النقدية بالتكلفة أو بالتكلفة ناقص الاستهلاك؛ وبالتالي يتم التعبير عنها بالمبالغ الجارية في تاريخ استملاكها. يتم تحديد التكلفة أو التكلفة ناقص الاستهلاك لكل بند عن طريق تطبيق التغير في مؤشر السعر العام من تاريخ الاستملاك حتى نهاية فترة إعداد التقارير على تكلفته التاريخية والاستهلاك المتراكم.

(ج) يتم تخفيض المبلغ المعاد بيانه للبند غير النقدي وفقا للقسم ٢٧ *انخفاض قيمة الأصول* عندما يتجاوز **مبلغه القابل للاسترداد.**

ملاحظات

البنود النقدية عبارة عن النقد المحتفظ به والبنود التي سيتم تلقيها أو دفعها بالعملة. تشمل الأصول النقدية ولكنها لا تقتصر على النقد والنقد المعادل والأصول المالية. تشمل الالتزامات النقدية ولكنها لا تقتصر على القروض مستحقة الدفع (الديون) والتجارة والمبالغ مستحقة الدفع والمخصصات الأخرى. تتعرض البنود النقدية بشكل مباشر لتأثيرات التغيرات في القوة الشرائية للعملات حيث من المتوقع أن تتم تسوية هذه البنود بالنقد المقوم بالعملة المتأثرة. بناءا على ذلك، لا تتم إعادة بيان البنود النقدية لأن قيمها التعاقدية الاسمية تعبر عن التقدير الفعلي للتدفقات النقدية المرتبطة بتلك البنود، ما لم تكن خاضعة تعاقديا للمقايسة التي لا تغير محتواها النقدي.

يمكن أن تخضع البنود النقدية للمقايسة أو تقويمها بعملة أجنبية وبناءا على ذلك يعتمد تعرضها للتغيرات في القوة الشرائية للعملة الوظيفية للمنشأة على اختلاف مؤشر أسعارها الخاصة أو اختلاف سعر الصرف. بالنسبة لهذه البنود، تتم إعادة بيان الأرصدة في بيان المركز المالي وفقا للمؤشر التعاقدي أو سعر الصرف.

جميع البنود الأخرى عبارة عن بنود غير نقدية. تشمل الأصول غير النقدية ولكنها لا تقتصر على المخزون والممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة. تتم كثيرا حماية القوة الشرائية للأصول غير النقدية

من التغيرات العامة في الأسعار لأن الزيادات في المستويات العامة للأسعار تزيد عادة القيمة الاسمية (غير المعدلة) للأصول غير النقدية. بناءا على ذلك، تتم إعادة بيان المبالغ المسجلة للبنود غير النقدية الواردة في التكلفة التاريخية باستخدام مؤشر أسعار عام لتعكس القوة الشرائية الثابتة المضمنة في تدفقاتها النقدية المستقبلية المتوقعة الخاصة. إذا تجاوز المبلغ المسجل المعاد بيانه لأصل غير نقدي المبلغ القابل للاسترداد، يجب تخفيض مبلغه المسجل المعاد بيانه إلى مبلغه القابل للاسترداد وفقا للقسم ٢٧ *انخفاض قيمة الأصول*. لا تتم إعادة بيان البنود غير النقدية بالقيمة الصافية المتحققة أو القيمة العادلة ويمكن أن تولد أرباحا أو خسائر بسبب الاختلافات في قيمها فوق أو تحت التضخم (راجع المثال ٧).

ملاحظة: يمكن أن ترفع إعادة بيان بند غير نقدي تحت التضخم المرتفع الفرق المؤقت بين المبلغ المسجل لمثل هذا البند في البيانات المالية وقاعدة الضريبة التي تتوقع المنشأة بأنها ستؤثر على الربح الخاضع للضريبة عند استرداد أو تسوية المبلغ المسجل للبند. خلال هذه الوحدة، هنالك الكثير من الأمثلة على إعادة البيان لبيان بنود المركز المالي. مع ذلك ولغايات التبسيط، يتم تجاهل تأثيرات الضريبة المؤجلة. يبين المثال ٢٢ تأثيرات الضريبة المؤجلة لإعادة بيان المبالغ بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير.

الأمثلة

مثال ١٠: في ٣٠ نوفمبر ٢٠×١، استملكت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ب مخزونا مقابل ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة نقدا. لم تقم المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ب ببيع أي من المخزون بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠×١ (تاريخ إعداد التقارير للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ب). في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، كان سعر البيع المقدر ناقص تكاليف بيع المخزون ٢٣٠٠٠٠ وحدة عملة. ارتفع مؤشر الأسعار العام بنسبة ١٠٠% في ٢٠×١ (بما في ذلك ١٠% زيادة في ديسمبر).

وفقا للقسم ٣١، يجب إعادة بيان المخزون (بند غير نقدي) في الظروف ذات التضخم المرتفع عن طريق تطبيق مؤشر أسعار عام. استملكت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ب المخزون مقابل ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة. بينما كان التضخم خلال الفترة بين الاستملاك وتاريخ إعداد التقارير ١٠%، كان المبلغ المعاد بيانه للمخزون ٢٢٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة × ١,١ عامل التضخم).

ملاحظة: وفقا للقسم ٢٧ *انخفاض قيمة الأصول*، يجب اختبار المخزون فيما يتعلق بانخفاض القيمة. لم تنخفض قيمة المخزون لأن تكلفته (المعاد بيانها تحت التضخم المرتفع) ٢٢٠٠٠٠ وحدة عملة أقل من سعر بيعه المقدر ناقص التكاليف والبيع (٢٣٠٠٠٠ وحدة عملة). لا يتم بناءا على ذلك الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة.

مثال ١١: الحقائق هي نفسها الوارد في مثال ١٠. مع ذلك وفي هذا المثال، كان سعر البيع المقدر ناقص تكاليف بيع المخزون ٢١٥٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

وفقا للقسم ٣١، تتم أولا إعادة بيان المخزون من مبلغه الأصلي البالغ ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة إلى ٢٢٠٠٠٠ وحدة عملة (راجع المثال ١٠). يتم اختبار المخزون فيما يتعلق بانخفاض القيمة عن طريق مقارنة سعر بيعه

المقدر ناقص تكاليف بيع المخزون (٢١٥٠٠٠ وحدة عملة) مع المبلغ المعاد بيانه (٢٢٠٠٠٠ وحدة عملة). وفقا للقسم ٢٧، يجب الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة (مصاريف) تبلغ ٥٠٠٠ وحدة عملة (المبلغ المسجل المعاد بيانه ناقص سعر البيع الصافي) في الربح والخسارة ويكون المبلغ المسجل للمخزون في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ ٢١٥٠٠٠ وحدة عملة.

مثال ١٢: في ١ يناير ٢٠×٢، استملكت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ج أرضا بتكلفة ٢٥٠٠٠٠ وحدة عملة حيث ستبني عليها مخزنا في المستقبل. تم تمويل عملية الشراء بواسطة قرض بنكي. تلزم اتفاقية القرض المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ج بدفع ٢٥٠٠٠٠ وحدة عملة (المبلغ الرئيسي) بعد ١٠ سنوات من تاريخ المنح وفائدة سنوية بمعدل يتألف من تغير مؤشر سعر التجزئة زائد ٥% قسط مستحق الدفع في ١ يناير من كل سنة لمدة ١٠ سنوات.

تعمل المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ج في اقتصاد ذو تضخم مرتفع. تنتهي فترة إعداد التقارير الخاصة بها في ٣١ ديسمبر. في ٢٠×٢، ارتفع مؤشر الأسعار العام ذو العلاقة بنسبة ١٠٠% وانخفض مؤشر أسعار التجزئة بنسبة ٩٠%.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢، كانت القيمة العادلة ناقص تكاليف بيع أرض المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ج ٥٥٠٠٠٠ وحدة عملة.

في ١ يناير ٢٠×٢، تعترف المؤسسة الصغيرة ومتوسطة الحجم ج بالأرض (أصل مصنف باعتباره ممتلكات ومنشآت ومعدات) والتزام مالي (قرض بنكي) يتم قياسه بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ وحدة عملة.

القرض عبارة عن بند نقدي مرتبط باتفاقية بالتغيرات في الأسعار والفائدة بنسبة ٥% لكل سنة تنطبق بعد اتفاق إعادة البيانات استنادا إلى مؤشر أسعار التجزئة. بناءا على ذلك ووفقا للفقرة ٣١. ٧، في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢، يكون القرض البنكي (التزام مالي) عبارة عن ٤٩٨٧٥٠ وحدة عملة (٢٥٠٠٠٠ وحدة عملة الرئيسي × (١ + ٩٠% الزيادة في مؤشر أسعار التجزئة) × (١ + ٥% لكل عقد قرض)).

تعتبر الأرض المنوي استخدامها في البناء المستقبلي للمخزن الجديد للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ج بندا غير نقدي (أصل) مسجل بالتكلفة وفقا للقسم ١٧ *الممتلكات والمصانع والمعدات*. وفقا للفقرة ٣١. ٨(ب)، يجب إعادة بيان مبلغها المسجل باستخدام مؤشر الأسعار العام. بناءا على ذلك، تتم إعادة بيان المبلغ المسجل للأرض في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ بواسطة مؤشر التضخم العام من تاريخ الاستملاك (أي ١ يناير ٢٠×٢) حتى تاريخ إعداد التقارير (٣١ ديسمبر ٢٠×٢)، مما يؤدي إلى مبلغ مسجل معاد بيانه من ٥٠٠٠٠٠ وحدة عملة (٢٥٠٠٠٠ وحدة عملة × (١ + معدل تضخم من ١٠٠%)). تتم بعد ذلك، وفقا للقسم ٢٧، مقارنة المبلغ المسجل المعاد بيانه مع قيمتها العادلة ناقص تكاليف البيع. لا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة في ٢٠×٢ لأن المبلغ المسجل المعاد بيانه (٥٠٠٠٠٠ وحدة عملة) أقل من القيمة العادلة ناقص تكاليف بيع الأرض (٥٥٠٠٠٠ وحدة عملة). بناءا على ذلك، المبلغ المسجل للأرض المعترف به في البيانات المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ج في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ هو ٥٠٠٠٠٠ وحدة عملة.

مثال ١٣: في ١ يناير ٢٠×١، استملكت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم د بناية مقابل ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة نقدا. تستخدم البناية من قبل الموظفين الإداريين وموظفي المبيعات في المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم د. قدرت الإدارة العمر الإنتاجي للبناية بأنه سيكون ٥٠ سنة بدون قيمة متبقية.
التضخم العام في الأسعار للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ و٢٠×٢ هو ١٠٠% في كل سنة، على التوالي. لا يوجد مؤشر على أنه من الممكن انخفاض قيمة البناية.
وفقا للقسم ١٧ *الممتلكات والمصانع والمعدات*، اعترفت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم د بالبناية بتكلفتها البالغة ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ١ يناير ٢٠×١. استهلكت بعد ذلك البناية قبل فحصها بالنسبة لانخفاض القيمة. المبلغ القابل للاستهلاك للبناية المعاد بيانه بالنسبة للتضخم هو ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة × (١ + ١٠٠%)). الاستهلاك معدل التضخم عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ هو ٤٠٠٠ وحدة عملة (أي ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة المبلغ القابل للاستهلاك ÷ ٥٠ سنة). يكون المبلغ المسجل المعاد بيانه للبناية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ بناءا على ذلك ١٩٦٠٠٠ وحدة عملة (أي ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة المعاد بيانها ناقص ٤٠٠٠ وحدة عملة الاستهلاك المتراكم المعاد بيانه).

في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢، المبلغ القابل للاستهلاك للبناية المعاد بيانه للتضخم هو ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة المعاد بيانها في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ × (١ + ١٠٠%)). الاستهلاك معدل التضخم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ هو ٨٠٠٠ وحدة عملة (أي ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة المبلغ القابل للاستهلاك المعاد بيانه ÷ ٥٠ سنة). يكون المبلغ المسجل المعاد بيانه للبناية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ بناءا على ذلك ٣٨٤٠٠٠ وحدة عملة (أي ٥٠٠٠٠٠ وحدة عملة التكلفة المعاد بيانها ناقص ١٦٠٠٠ وحدة عملة الاستهلاك المتراكم المعاد بيانه).

مثال ١٤: الحقائق هي نفسها الوارد في مثال ١٣. مع ذلك، في هذا المثال، تحتفظ المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم د بالبناية لكسب الإيجار. في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، تقيس المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم د القيمة العادلة للبناية بالقيمة ٢٠٥٠٠٠ وحدة عملة.
لأن المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم د تحاسب الممتلكات باعتبارها ممتلكات استثمارية باستخدام نموذج القيمة العادلة، يتوجب على المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم د في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ استخدام نموذج القيمة العادلة لقياس ممتلكاتها الاستثمارية. تقيس بناءا على ذلك ممتلكاتها الاستثمارية بقيمة ٢٠٥٠٠٠ وحدة عملة (يتم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١).
ملاحظة: لا تتم إعادة بيان القيمة المسجلة للبناية (راجع الفقرة ٣١. ٨).

٣١. ٩ في بداية الفترة الأولى لتطبيق هذا القسم، تتم إعادة بيان مكونات **حقوق الملكية**، باستثناء الأرباح المستبقاة، عن طريق تطبيق مؤشر الأسعار العام من تواريخ المساهمة أو خلاف ذلك نشوء المكونات. تشتق الأرباح المستبقاة المعاد بيانها من جميع المبالغ الأخرى في بيان المركز المالي المعاد بيانه.

٣١. ١٠ في نهاية الفترة الأولى وفي الفترات اللاحقة، تتم إعادة بيان جميع مكونات حقوق ملكية المالكين عن

طريق تطبيق مؤشر أسعار عام من بداية الفترة أو تاريخ المساهمة، إذا كان بعدها. يتم الافصاح عن تغيرات الفترة في حقوق ملكية المالكين وفقا للقسم ٦ *بيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان الدخل والأرباح المستبقاة*.

تمثل مكونات حقوق الملكية الحصة المتبقية للمالكين في المنشأة. وفقا للقسم ٣١، تتم إعادة بيان حصة المالكين (حقوق الملكية) باستخدام مؤشر أسعار عام يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة. تزود إعادة البيان المالكين بمعلومات متعلقة أكثر والتي سيتم اتخاذ القرارات باستخدامها حول توفير الموارد للمنشأة.

لأسباب التكلفة-المنافع، يتم اشتقاق الأرباح المستبقاة في بداية الفترة الأولى للتضخم المرتفع بشكل غير مباشر من جميع المبالغ الأخرى في بيان المركز المالي المعاد بيانه الي يتم قياسها وفقا للقسم ٣١. يتم بعد ذلك تطبيق القسم ٣١ لإعادة بيان جميع بنود حقوق الملكية (بما في ذلك الأرباح المستبقاة) باستخدام مؤشر أسعار عام.

الأمثلة

مثال ١٥: في ١ يناير ٢٠×١، أصبحت العملة الوظيفية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ ذات تضخم مرتفع للمرة الأولى. احتوى بيان المركز المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ على ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة نقدا ونقدا معادلا و٥٠٠٠٠ وحدة عملة ذمما مدينة تجارية و١٠٠٠٠ وحدة عملة مبالغا تجارية مستحقة الدفع و١٠٠٠٠٠ وحدة عملة رأس مال مساهم و٤٠٠٠٠ وحدة عملة أرباحا مستبقاة.

في ١ يناير ٢٠×٢، كان مؤشر الأسعار العام ١٣٥. تمت المساهمة في رأس المال في ١ يناير ٢٠×١، عندما كان مؤشر الأسعار العام ١٠٠.

تحدد المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ مبلغ الأرباح المستبقاة في ١ يناير ٢٠×٢ وفقا للفقرتين ٣١. ٩ و٣١. ١٠ على النحو التالي:

أصول والتزامات المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ عبارة عن بنود نقدية. تمتلك المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ بندي حقوق ملكية: رأس المال والأرباح المستبقاة. يتوجب بناءا على ذلك إعادة بيان رأس المال فقط من تاريخ المساهمة (أي ١ يناير ٢٠×١) حتى بداية الفترة الأولى لتطبيق القسم ٣١ لأن مؤشر الأسعار العام ارتفع بنسبة ٣٥% (٣٥ نقطة ÷ ١٠٠ نقطة) من ١ يناير ٢٠×١ حتى ١ يناير ٢٠×٢. رأس المال المعاد بيانه اعتبارا من ١ يناير ٢٠×٢ هو ١٣٥٠٠٠ وحدة عملة (١٠٠٠٠٠ وحدة عملة × (١ + معدل تضخم من ٣٥%)).

يتم أخيرا اشتقاق الأرباح المستبقاة من جميع البنود الأخرى في بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ على النحو التالي:

(+) النقد والنقد المعادل	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة
(+) الذمم المدينة التجارية	٥٠٠٠٠ وحدة عملة
(-) المبالغ التجارية مستحقة الدفع	(١٠٠٠٠ وحدة عملة)
(-) رأس المال المعاد بيانه	(١٣٥٠٠٠ وحدة عملة)

الأرباح المستبقاة المعاد بيانها في ١ يناير ٢×٢٠	**٥٠٠٠ وحدة عملة**

مثال ١٦: الحقائق هي نفسها الوارد في مثال ١٥. التضخم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ كان ١٠٠%.

على افتراض أن البنود غير النقدية –النقد والنقد المعادل والذمم المدينة التجارية والمبالغ التجارية مستحقة الدفع– لا تتغير في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠، يجب إعادة بيان رأس المال والأرباح المستبقاة عن طريق تطبيق معدل التضخم للسنة ٢×٢٠، على النحو التالي:

رأس المال:

الرصيد المبدئي (٣١ ديسمبر ٢×٢٠) × (٢٧٠[أ]/١٠٠ عامل التضخم من يناير ١×٢٠ حتى ديسمبر ٢×٢٠) = ٢٧٠٠٠٠ وحدة عملة.

تأثير إعادة البيان للسنة ٢×٢٠ = ١٣٥٠٠٠ وحدة عملة (٢٧٠٠٠٠ وحدة عملة الرصيد المعاد بيانه ناقص ١٣٥٠٠٠ وحدة عملة الرصيد المبدئي)

الأرباح المستبقاة (قبل الربح أو الخسارة للفترة الجارية)

الرصيد المبدئي في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ (٢×٢٠) × (١٣٥/٢٧٠ عامل التضخم من يناير ٢×٢٠ حتى ديسمبر ٢×٢٠) = ١٠٠٠٠ وحدة عملة.

منه	الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي	١٤٠٠٠٠ وحدة عملة	
له	رأس المال المدفوع		١٣٥٠٠٠ وحدة عملة
له	الأرباح المستبقاة		٥٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بإعادة بيان بنود حقوق الملكية

القيود اليومية:

ستتم مناقشة الاعتراف بالخسارة في المركز المالي النقدي الصافي بشكل أكبر في البند ٣١. ١٣ أدناه. من الضروري الذكر بأن محاسبة التضخم المرتفع تؤدي إلى الاعتراف بالأرباح والخسائر بسبب التعرض لمخاطر البند النقدي الصافي التي تعادل تأثير إعادة البيان على البنود غير النقدية ومكونات حقوق الملكية.

في هذا المثال، من المفترض أنه لا يوجد لدى المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ أي معاملات في ٢×٢٠. كانت مع ذلك بنودها النقدية خاضعة للخسارة في القوة الشرائية لوحدة العملة. تعترف بناءا على ذلك المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ بخسارة من ١٤٠٠٠٠ وحدة عملة في ٢×٢٠. تصبح تلك الخسارة جزءا من أرباحها المستبقاة . تكون الخسائر المستبقاة في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ بناءا على ذلك ١٣٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠٠٠ وحدة عملة الأرباح المستبقاة الافتتاحية المعاد بيانها ناقص ١٤٠٠٠٠ وحدة عملة الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي في ٢×٢٠).

يكون بيان المركز المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ على النحو التالي:

النقد والنقد المعادل	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة
الذمم المدينة التجارية	٥٠٠٠٠ وحدة عملة
إجمالي الأصول	**١٥٠٠٠٠ وحدة عملة**
المبالغ التجارية مستحقة الدفع	١٠٠٠٠ وحدة عملة

رأس المال	٢٧٠٠٠٠ وحدة عملة
الخسائر المستبقاة	(١٣٠٠٠٠ وحدة عملة)
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**١٥٠٠٠٠ وحدة عملة**

تكون التغيرات في الأرباح المستبقاة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ على النحو التالي:

الرصيد الافتتاحي المعاد بيانه – ٢/٠١/٠١×	**١٠٠٠٠ وحدة عملة**
صافي الخسارة للسنة ٢×٢٠	(١٤٠٠٠٠ وحدة عملة)
الرصيد الختامي – ٢/١٢/٣١×	**(١٣٠٠٠٠ وحدة عملة)**

(أ) مؤشر الأسعار في ١ يناير ٢×٢٠ هو ١٣٥ والتضخم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ هو ١٠٠%. يكون مؤشر الأسعار في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ بناءا على ذلك ٢٧٠ (أي ١٣٥ × (١ + ١٠٠%)).

بيان الدخل الشامل وبيان الدخل

٣١. ١١ يتم التعبير عن جميع البنود في بيان الدخل الشامل (وفي بيان الدخل، في حال عرضه) بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير. تحتاج جميع المبالغ بناءا على ذلك لأن تتم إعادة بيانها عن طريق تطبيق التغير في مؤشر الأسعار العام من التواريخ التي تم فيها الاعتراف ببنود الدخل والمصاريف مبدئيا في البيانات المالية. إذا كان التضخم العام متساو تقريبا طوال الفترة، ونشأت بنود الدخل بشكل متساو تقريبا طوال الفترة، فقد يكون متوسط معدل التضخم ملائما.

ملاحظات

لقياس جميع البنود في بيان الدخل الشامل بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير، تتم إعادة بيان جميع المبالغ الاسمية للدخل والمصاريف عن طريق تطبيق مؤشر الأسعار العام ذو العلاقة من تاريخ الاعتراف حتى تاريخ إعداد التقارير. يلزم الحكم لتحديد إذا كان استخدام متوسط معدل التضخم للفترة (بدلا من معدل التضخم من تاريخ الفعالية حتى تاريخ إعداد التقارير) ملائما لإعادة البيان هذه.

عندما يزداد معدل التضخم بشكل ثابت ويتم تكبد الدخل والمصاريف بشكل متساو طوال السنة (أي لا يخضع الدخل الشامل لتقلبات أو موسمية كبيرة في السنة)، يتم السماح بإعادة البيان عن طريق تطبيق معدل متوسط التضخم لأسباب تتعلق بالتكلفة–المنافع.

التغيرات في البنود غير النقدية المعترف بها باعتبارها دخلا أو مصاريف

عند الاعتراف بالبنود غير النقدية لمنشأة باعتبارها دخلا (مثل بعض الدخل المؤجل) أو مصاريف (مثل الاستهلاك)، يعتمد الحساب على البند الأساسي المعاد بيانه.

مثال – إعادة بيان الدخل والمصاريف

مثال ١٧: توفر المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ب خدمات التنظيف بموجب عقود طويلة الأجل. اعترفت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ب بإيراد مقداره ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة في كل شهر في ١×٢٠. ارتفع مؤشر الأسعار العام ذو العلاقة بنسبة ٣% في كل شهر في ١×٢٠.

في الفترات الاسمية، تم كسب إيراد المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ب بالتساوي في ٢٠×١ (أي ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة لكل شهر). لأن العملة الوظيفية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ب فقدت الكثير من القوة الشرائية خلال ٢٠×١، تعيد المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ب بيان جميع بنود الدخل والمصاريف للتعبير عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير على النحو التالي:[٧] (٧)

الشهر	القيمة الاسمية	التضخم المتراكم حتى نهاية السنة	المبلغ المعاد بيانه
ديسمبر	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	%٠,٠٠	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة
نوفمبر	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	%٣,٠٠	١٠٣٠٠٠ وحدة عملة
أكتوبر	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	%٦,٠٩	١٠٦٠٩٠ وحدة عملة
سبتمبر	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	%٩,٢٧	١٠٩٢٧٣ وحدة عملة
أغسطس	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	%١٢,٥٥	١١٢٥٥١ وحدة عملة
يوليو	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	%١٥,٩٣	١١٥٩٢٧ وحدة عملة
يونيو	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	%١٩,٤١	١١٩٤٠٥ وحدة عملة
مايو	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	%٢٢,٩٩	١٢٢٩٨٧ وحدة عملة
ابريل	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	%٢٦,٦٨	١٢٦٦٧٧ وحدة عملة
مارس	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	%٣٠,٤٨	١٣٠٤٧٧ وحدة عملة
فبراير	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	%٣٤,٣٩	١٣٤٣٩٢ وحدة عملة
يناير	١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	%٣٨,٤٢	١٣٨٤٢٣ وحدة عملة
المجموع	**١٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة**		**١٤١٩٢٠٢ وحدة عملة**

لأن معدل التضخم والإيرادات مستقرة، فإنه يمكن استخدام متوسط تضخم سنوي، على النحو التالي:

١٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة × {[(١ + ٠,٠٣) × ١٢] × ٠,٥} = **١٤٣٢٨٦٣ وحدة عملة**

بالرغم أن إعادة البيان التي تطبق معدلات المتوسط لا تعطي عادة نفس العدد بالضبط مقارنة مع إعادة البيان معاملة بمعاملة، إلا أن متوسط التحويل يعتبر مقبولا فقط إذا كان الفرق غير كبير. في هذا المثال وفي غياب الدليل على العكس، يبدو الفرق غير كبير.

مثال ١٨: في ٣١ أكتوبر ٢٠×٢، تتلقى المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ج ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة نقدا (غير قابلة للاسترداد) مقابل الخدمات التي سيتم توفيرها في ٣٠ نوفمبر (٥٠%) وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ (٥٠%). مؤشر الأسعار العام هو ٢٠٠ في ٣١ أكتوبر ٢٠×٢ و٣٠٠ في ٣٠ نوفمبر ٢٠×٢ و٤٠٠ في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ (تاريخ إعداد التقارير للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ج).

في ٣١ أكتوبر ٢٠×٢، يتم الاعتراف بالمقابل الذي يتم تلقيه مسبقا البالغ ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة كالتزام خدمات (بند غير نقدي). بينما توفر المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم ج الخدمة، ينخفض التزام الخدمات بمبلغ مطابق معترف به في الدخل.

[٧] لتسهيل عملية الحساب في هذا المثال، يتم الافتراض بأن يتأهل الإيراد أولا للاعتراف في اليوم الأخير من الشهر الذي تم كسبه فيه.

التاريخ	*مؤشر الأسعار العام*	*الالتزام وحدة عملة*	*الإيراد في الاعتراف وحدة عملة*	*تاريخ الإيراد المعاد بيانه حتى ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ وحدة عملة*
٣١ أكتوبر ٢×٢٠	٢٠٠	٢٠٠٠٠٠	–	–
التعديل		١٠٠٠٠٠		
٣٠ نوفمبر ٢×٢٠	٣٠٠	٣٠٠٠٠٠(أ)		
٣٠ نوفمبر ٢×٢٠		(١٥٠٠٠٠)(أ)	١٥٠٠٠٠(أ)	٢٠٠٠٠٠(ج)
١ ديسمبر ٢×٢٠		١٥٠٠٠٠		
التعديل		٥٠٠٠٠		
٣١ ديسمبر ٢×٢٠		٢٠٠٠٠٠(ب)		
٣١ ديسمبر ٢×٢٠	٤٠٠	(٢٠٠٠٠٠)(ب)	٢٠٠٠٠٠(ب)	٢٠٠٠٠٠(د)
٣١ ديسمبر ٢×٢٠		–		
إجمالي الإيراد المعاد بيانه لفترة الشهرين المنتهيان في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠				**٤٠٠٠٠٠**

(أ) تتم إعادة بيان الالتزام غير النقدي من ٣١ أكتوبر حتى ٣٠ نوفمبر عن طريق ضرب المبلغ الأصلي البالغ ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ٢٠٠/٣٠٠ مؤشر الأسعار العام. يتم بعد ذلك الاعتراف بنسبة ٥٠% من من المبلغ المعاد بيانه (٣٠٠٠٠٠ وحدة عملة) كإيراد في ٣٠ نوفمبر ٢×٢٠ = ١٥٠٠٠٠ وحدة عملة.

(ب) تتم إعادة بيان الالتزام غير النقدي البالغ ١٥٠٠٠٠ وحدة عملة في ١ ديسمبر ٢×٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ عن طريق ضرب ١٥٠٠٠٠ وحدة عملة في ٣٠٠/٤٠٠ مؤشر الأسعار العام = ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة. في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، يتم الاعتراف بالمبلغ المعاد بيانه (٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة) كإيراد عند تقديم الخدمة.

(ج) تتم إعادة بيان الإيراد المعترف به في ٣٠ نوفمبر ٢×٢٠ حتى تاريخ إعداد التقارير (٣١ ديسمبر ٢×٢٠) عن طريق ضرب ١٥٠٠٠٠ وحدة عملة المعترف بها في الأصل في ٣٠٠/٤٠٠ مؤشر الأسعار العام.

(د) لا إعادة بيان لأنه تم الاعتراف بالإيراد في تاريخ إعداد التقارير (٣١ ديسمبر ٢×٢٠).

مثال ١٩: في ٣١ ديسمبر ٠×٢٠، استملكت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم د آلة مقابل ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة نقدا. تشتهلك المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم د الآلة حسب طريقة القسط الثابت في حساب الاستهلاك. تقدر الإدارة القيمة المتبقية للآلة بأن تكون صفر وعمرها الإنتاجي بعشر سنوات.

كان مؤشر الأسعار العام ١٠ في ١ يناير ١×٢٠ و٢٠ في ٣١ ديسمبر ١×٢٠ و٣٠ في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠.

قبل حساب الاستهلاك للسنة ١×٢٠، تطبق المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم د مؤشر الأسعار العام على القيمة الاسمية للآلة للتعبير عن الآلة بوحدة القياس الجارية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، على النحو التالي: ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة × ١٠/٢٠ = ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة. يتم بعد ذلك حساب الاستهلاك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠: ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة المبلغ المسجل المعاد بيانه ÷ ١٠ سنوات العمر الإنتاجي = ٢٠٠٠٠ وحدة عملة الاستهلاك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠.

ملاحظة: في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يكون المبلغ المسجل المعاد بيانه للآلة ١٨٠٠٠٠ وحدة عملة (٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة إجمالي المبلغ المسجل ناقص ٢٠٠٠٠ وحدة عملة الاستهلاك المتراكم).

قبل حساب الاستهلاك للسنة ٢٠×٢، تطبق المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم د مؤشر الأسعار العام على القيمة الاسمية للآلة للتعبير عن الآلة بوحدة القياس الجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢، على النحو التالي: ١٨٠٠٠٠ وحدة عملة × ٢٠/٣٠ = ٢٧٠٠٠٠ وحدة عملة. يتم بعد ذلك حساب الاستهلاك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ على النحو التالي: ٢٧٠٠٠٠ وحدة عملة المبلغ المسجل المعاد بيانه ÷ ٩ سنوات العمر الإنتاجي المتبقي بما في ذلك ٢٠×٢= ٣٠٠٠٠ وحدة عملة الاستهلاك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢.
ملاحظة: المبلغ المقارن المقدم للاستهلاك للسنة ٢٠×١ هو ٣٠٠٠٠ وحدة عملة، يتم حسابه على النحو التالي: ٢٠٠٠٠ وحدة عملة في ٢٠×١ إعادة بيان المركز المالي × ٢٠/٣٠ الزيادة في مؤشر الأسعار العام منذ ٢٠×١. المبلغ المقارن لإجمالي المبلغ المسجل للسنة ٢٠×١ هو ٣٠٠٠٠٠ وحدة عملة، يتم حسابه على النحو التالي: ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة المقدمة في بيان المركز المالي للسنة ٢٠×١ × ٢٠/٣٠ الزيادة في مؤشر الأسعار العام منذ ٢٠×١.

بيان التدفقات النقدية

٣١. ١٢ تقوم المنشأة بالتعبير عن جميع البنود في **بيان التدفقات النقدية** بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير.

ملاحظات

يوفر بيان التدفقات النقدية المعلومات حول التغيرات في النقد والنقد المعادل لمنشأة عن فترة إعداد التقارير.

لتوفير معلومات تدفق نقدي ذات علاقة وقابلة للمقارنة تحت ظروف التضخم المرتفع، يتم تعديل التدفقات النقدية لتأثيرات للتغيرات العامة في مستوى الأسعار خلال فترة إعداد التقارير. يتم بناءا على ذلك التعبير عن المبالغ في بيان التدفقات النقدية على أساس القوة الشرائية للعملة الوظيفية للمنشأة في نهاية فترة إعداد التقارير (أي وحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير).

تحاسب المنشأة التي تمتلك مقبوضات نقدية شهرية ثابتة من العملاء تبلغ ١٠٠ وحدة عملة (في اليوم الأول من كل شهر – يناير حتى ديسمبر ٢٠×١) التدفقات النقدية الاسمية من العملاء البالغة ١٢٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٠ وحدة عملة × ١٢ شهرا) للشنة المنتهية في ٣١ ديسمبر. مع ذلك، في الاقتصاد ذو التضخم المرتفع (مثل ١٠% التضخم لكل شهر)، تتغير القوة الشرائية لوحدات العملة الاسمية بشكل كبير خلال وقت قصير فقط. لقياس مبلغ المقبوضات النقدية من العملاء (١٢٠٠ وحدة عملة) باستخدام وحدة القياس في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب إعادة بيان التدفقات النقدية الاسمية الواردة من العملاء بواسطة معدل التضخم من تاريخ تلقي النقد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠×١، على النحو التالي:

تاريخ المقبوضات النقدية	*التدفقات النقدية الواردة*	*التضخم المتراكم حتى نهاية السنة (أ)*	*التدفقات النقدية الواردة الاسمية*	*التدفقات النقدية الواردة المعاد بيانها (ب)*
١ يناير	١٠٠	%٢١٣,٨٤		٣١٣,٨٤
١ فبراير	١٠٠	%١٨٥,٣١		٢٨٥,٣١
١ مارس	١٠٠	%١٥٩,٣٧		٢٥٩,٣٧
١ ابريل	١٠٠	%١٣٥,٧٩		٢٣٥,٧٩
١ مايو	١٠٠	%١١٤,٣٦		٢١٤,٣٦
١ يونيو	١٠٠	%٩٤,٨٧		١٩٤,٨٧
١ يوليو	١٠٠	%٧٧,١٦		١٧٧,١٦
١ أغسطس	١٠٠	%٦١,٠٥		١٦١,٠٥
١ سبتمبر	١٠٠	%٤٦,٤١		١٤٦,٤١
١ أكتوبر	١٠٠	%٣٣,١٠		١٣٣,١٠
١ نوفمبر	١٠٠	%٢١,٠٠		١٢١,٠٠
١ ديسمبر	١٠٠	%١٠,٠٠		١١٠,٠٠
المجموع	**١٢٠٠**			**٢٣٥٢,٢٦**

(أ) يتم حساب التضخم المتراكم حتى ٣١ ديسمبر ٢٠×١ باستخدام الصيغة التالية:

التضخم المتراكم = (١ + ١٠%) ^ عدد الشهور حتى ٣١ ديسمبر ٢٠×١

(ب) يتم حساب التدفقات النقدية الواردة المعاد بيانها باستخدام الصيغة التالية:

التدفقات النقدية الواردة المعاد بيانها = (١ + التضخم المتراكم) × التدفقات النقدية الواردة الاسمية

الأمثلة – الربح أو الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي

مثال ٢١: تم دمج المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ، شراكة استشارية، في ١ ديسمبر ٢٠×٢ عندما ساهم الشركاء بشكل إجمالي برأس مال من ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة نقدا.

العملة الوظيفية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ هي عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع.

في ديسمبر ٢٠×٢، دخلت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في المعاملات التالية:

- **١٠ ديسمبر: ٣٠٠٠٠ وحدة عملة استحقاق الحسابات مستحقة الدفع لمزودي الخدمات**
- **١١ ديسمبر: ٥٠٠٠٠ وحدة عملة إيراد معترف به مقابل الخدمات المقدمة (٢٠٠٠٠ وحدة عملة مستحقة في ٢٠ ديسمبر ٢٠×٢ و٣٠٠٠٠ وحدة عملة مستحقة في ١ يناير ٣٠×٢٠)**
- **٢٠ ديسمبر: ٢٠٠٠٠ وحدة عملة مقبوضات نقدية من العملاء**
- **٢٥ ديسمبر: ٢٥٠٠٠ وحدة عملة دفعة للموردين.**

مؤشر الأسعار العام ذو العلاقة للفترة هو:

- **١ ديسمبر ٢٠×٢ = ١,٠٠**
- **١٠ ديسمبر ٢٠×٢ = ١,٠٣**
- **١١ ديسمبر ٢٠×٢ = ١,٠٥**
- **٢٠ ديسمبر ٢٠×٢ = ١,٠٨**
- **٢٥ ديسمبر ٢٠×٢ = ١,٠٩**
- **٣١ ديسمبر ٢٠×٢ = ١,١٠**

الربح المعاد بيانه للشهر المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ هو ١٠٠٠٠ وحدة عملة (أي ٥٢٣٨١ وحدة عملة الإيراد المعاد بيانه ناقص ٣٢٠٣٩ وحدة عملة المصاريف المعاد بيانها ناقص ١٠٣٤٢ وحدة عملة الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي)، يتم حسابه على النحو التالي:

	الاسمية (أي قبل إعادة البيان) وحدة عملة	*الحساب*	*المعاد بيانه وحدة عملة*	*الفقرة المرجعية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*
مساهمات رأس المال	(١٠٠٠٠٠)	١/١,١ المؤشر × ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	(١١٠٠٠٠)	١٠ .٣١
الدخل – الإيراد من الخدمات المقدمة	(٥٠٠٠٠)	١,٠٥/١,١ المؤشر × ٥٠٠٠٠ وحدة عملة	(٥٢٣٨١)	١١ .٣١
المصاريف – في الخدمات المقدمة	٣٠٠٠٠	١,٠٣/١,١ المؤشر × ٣٠٠٠٠ وحدة عملة	٣٢٠٣٩	١١ .٣١
المصاريف – الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي		رقم المعادلة	١٠٣٤٢	١٣ .٣١
الالتزام – الدائن التجاري	(٥٠٠٠)	١,١/١,١ المؤشر × ٥٠٠٠ وحدة عملة	(٥٠٠٠)	٦ .٣١
الأصل – المدين التجاري	٣٠٠٠٠	١,١/١,١ المؤشر × ٣٠٠٠٠ وحدة عملة	٣٠٠٠٠	٦ .٣١
الأصل – النقد	٩٥٠٠٠	١,١/١,١ المؤشر × ٩٥٠٠٠ وحدة عملة	٩٥٠٠٠	٦ .٣١
	–		–	

بيان التدفقات النقدية للشهر المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ – الطريقة غير المباشرة

الأنشطة التشغيلية	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
ربح الشهر	١٠٠٠٠
التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية	
الزيادة في الذمم المدينة	(٣٠٠٠٠)
الزيادة في الحسابات مستحقة الدفع	٥٠٠٠
صافي التدفق النقدي الصادر من الأنشطة التشغيلية	**(١٥٠٠٠)**
أنشطة التمويل	
التدفق النقدي الوارد من أنشطة التمويل – رأس المال المساهم به من قبل المالكين	١١٠٠٠٠
صافي الزيادة في النقد	**٩٥٠٠٠**
النقد عند الدمج (١ ديسمبر ٢×٢٠)	–
النقد في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠	**٩٥٠٠٠**

بيان التدفقات النقدية للشهر المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ – الطريقة المباشرة

الأنشطة التشغيلية	
المقبوضات النقدية من العملاء	٢٠٣٧٠[أ]
الدفعات النقدية للعملاء	(٢٥٢٢٩)[ب]
خسارة القوة الشرائية نقدا	(١٠١٤١)[ج]
صافي التدفق النقدي الصادر من الأنشطة التشغيلية	**(١٥٠٠٠)**
أنشطة التمويل	
التدفق النقدي الوارد من أنشطة التمويل – رأس المال المساهم به من قبل المالكين	**١١٠٠٠٠**
صافي الزيادة في النقد	***٩٥٠٠٠***
النقد عند الدمج (١ ديسمبر ٢×٢٠)	–
النقد في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠	***٩٥٠٠٠***

(أ) تتم إعادة بيان النقد الذي يتم تلقيه من العملاء من ٢٠ ديسمبر حتى ٣١ ديسمبر عن طريق ضرب التدفق النقدي الوارد الاسمي البالغ ٢٠٠٠٠ وحدة عملة في ١,٠٨/١,١ مؤشر الأسعار العام = ٢٠٣٧٠ وحدة عملة.

(ب) تتم إعادة بيان النقد المدفوع للموردين من ٢٥ ديسمبر حتى ٣١ ديسمبر عن طريق ضرب التدفق النقدي الصادر الاسمي البالغ ٢٥٠٠٠ وحدة عملة في ١,٠٩/١,١ مؤشر الأسعار العام = ٢٥٢٢٩ وحدة عملة.

(ج) يمكن حساب الخسارة في القوة الشرائية النقدية عن طريق الافتراض نظريا بأن النقد عبارة عن أصل غير نقدي ومقارنة الأرقام المعاد بيانها مع الأرقام النقدية الفعلية المقدمة في نهاية فترة إعداد التقارير.

تتم إعادة بيان النقد الذي يتم تلقيه من الشركاء من ١ ديسمبر حتى ٣١ ديسمبر عن طريق ضرب التدفق النقدي الوارد الاسمي البالغ ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ١,٠/١,١ مؤشر الأسعار العام = ١١٠٠٠٠ وحدة عملة.

تتم إعادة بيان النقد الذي يتم تلقيه من العملاء من ٢٠ ديسمبر حتى ٣١ ديسمبر عن طريق ضرب التدفق النقدي الوارد الاسمي البالغ ٢٠٠٠٠ وحدة عملة في ١,٠٨/١,١ مؤشر الأسعار العام = ٢٠٣٧٠ وحدة عملة.
تتم إعادة بيان النقد المدفوع للموردين من ٢٥ ديسمبر حتى ٣١ ديسمبر عن طريق ضرب التدفق النقدي الاسمي الصادر البالغ ٢٥٠٠٠ وحدة عملة في ١,٠٩/١,١ مؤشر الأسعار العام = ٢٥٢٢٩ وحدة عملة.

بناءا على ذلك، إذا كان النقد أصلا غير نقدي، فإن رصيده في ٣١ ديسمبر سيكون ١٠٥١٤١ وحدة عملة (١١٠٠٠٠ وحدة عملة + ٢٠٣٧٠ وحدة عملة – ٢٥٢٢٩ وحدة عملة). مع ذلك، يعتبر النقد أصلا نقديا والرصيد الفعلي في ٣١ ديسمبر ٩٥٠٠٠ وحدة عملة. عن طريق مقارنة رصيد النقد الفعلي (٩٥٠٠٠ وحدة عملة) مع الرصيد النقدي الذي يتعين أن يتواجد (إذا كان أصلا غير نقدي، أي "محمي" من الخسائر في القوة الشرائية) البالغ ١٠٥١٤١ وحدة عملة، يتم تحديد الخسارة البالغة ١٠١٤١ وحدة عملة في القوة الشرائية للنقد للفترة التي تنتهي في ٣١ ديسمبر.

الربح أو الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي

٣١. ١٣ في فترة التضخم، تخسر المنشأة التي تحتفظ بفائض من الأصول النقدية أكثر من الالتزامات النقدية تخسر من القوة الشرائية، وتكسب المنشأة ذات الفائض في الالتزامات النقدية أكثر من الأصول النقدية قوة شرائية. تقوم المنشأة بإدراج الربح أو الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي في الربح أو الخسارة. تقوم المنشأة بمقاصة التعديل على تلك الأصول والالتزامات المرتبطة بواسطة اتفاقية مع التغيرات في الأسعار التي تتم وفقا للفقرة ٣١. ٧ مقابل الربح أو الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي.

ملاحظات

تخضع البنود النقدية لتأثيرات التغيرات في مستويات الأسعار. بموجب محاسبة التضخم المرتفع، تخسر البنود النقدية القوة الشرائية لأن قيمتها العادلة لا تتغير مع التغيرات في مؤشر الأسعار العام. بناءا على ذلك، تنتج الأصول النقدية خسائر لأنها تعرض المنشأة لانخفاض القوة الشرائية (أي انخفاضات في المنافع الاقتصادية المضمنة في التدفقات النقدية الواردة المتوقعة التي تنشأ عن تلك الأصول النقدية). على العكس من ذلك، تولد الالتزامات النقدية أرباحا للمنشأة بالقيمة الحقيقية.

يمكن حساب صافي الربح أو الخسارة الناجم عن البنود النقدية المعرضة للخطر بشكل مباشر من خلال البنود النقدية باستخدام مؤشر أسعار عام. بشكل بديل، يمكن حسابه بشكل غير مباشر باعتباره رقم المعادلة الذي ينتج عن إعادة بيان جميع البنود غير النقدية وجميع بنود حقوق الملكية.

الأمثلة – الربح أو الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي

مثال ٢١: الحقائق هي نفسها الواردة في مثال ٢٠. مع ذلك في هذا المثال، في ١ ديسمبر ٢×٢٠، ساهم المالكون بأجهزة كمبيوتر محمولة بقيمة ٤٨٠٠٠ وحدة عملة وبقية رأس المال البالغة ٥٢٠٠٠ وحدة عملة نقدا. يقدر المالكون العمر الإنتاجي لأجهزة الكمبيوتر المحمولة بسنتين من ١ ديسمبر ١×٢٠ وقيمتها المتبقية بصفر.

تلقت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ مقابل حقوق الملكية الصادرة. يكون المبلغ المسجل غير المعاد بيانه للممتلكات والمصانع والمعدات في ١ يناير ٢×٢٠ بناءا على ذلك ٤٨٠٠٠ وحدة عملة. تتم إعادة بيان الأصل غير النقدي عن طريق تطبيق معدل التضخم للشهر المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ الذي كان ١٠%. المبلغ المسجل المعاد بيانه في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ هو ٥٢٨٠٠ وحدة عملة.

في ديسمبر ٢×٢٠، لأن وحدة العملة فقدت ١٠% من قيمتها الشرائية بسبب التضخم المرتفع، تتم إعادة بيان ميزان المراجعة في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ على النحو التالي:

	الاسمية (أي قبل إعادة البيان) وحدة عملة	*الحساب*	*المعاد بيانه وحدة عملة*	*الفقرة المرجعية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*
مساهمات رأس المال	(١٠٠٠٠٠)	١/١,١ المؤشر × ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	(١١٠٠٠٠)	٣١. ١٠
الدخل – الإيراد من الخدمات المقدمة	(٥٠٠٠٠)	١,٠٥/١,١ المؤشر × ٥٠٠٠٠ وحدة عملة	(٥٢٣٨١)	٣١. ١١
المصاريف – في الخدمات المقدمة	٣٠٠٠٠	١,٠٣/١,١ المؤشر × ٣٠٠٠٠ وحدة عملة	٣٢٠٣٩	٣١. ١١
المصاريف – الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي		رقم المعادلة	٥٥٤٢	٣١. ١٣
المصاريف – الاستهلاك	٢٠٠٠	١/١,١ المؤشر × ٢٠٠٠ وحدة عملة	٢٢٠٠[أ]	٣١. ١١
الالتزام – الدائن التجاري	(٥٠٠٠)	١,١/١,١ المؤشر × ٥٠٠٠ وحدة عملة	(٥٠٠٠)	٣١. ٦
الأصل – المدين التجاري	٣٠٠٠٠	١,١/١,١ المؤشر × ٣٠٠٠٠ وحدة عملة	٣٠٠٠٠	٣١. ٦
الأصل – الممتلكات والمصانع والمعدات: أجهزة الكمبيوتر	٤٦٠٠٠	١/١,١ المؤشر × ٤٦٠٠٠ وحدة عملة	٥٠٦٠٠[ب]	٣١. ٨[ب]
الأصل – النقد	٤٧٠٠٠	١,١/١,١ المؤشر × ٤٧٠٠٠ وحدة عملة	٤٧٠٠٠	٣١. ٦
	–		–	

(أ) ٤٨٠٠٠ وحدة عملة التكلفة × ٢٤/١ العمر الإنتاجي الشهري = ٢٠٠٠ وحدة عملة الاستهلاك عن الشهر المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ قبل إعادة البيان. ٢٠٠٠ وحدة عملة × ١/١,١ مؤشر الأسعار العام = ٢٢٠٠ وحدة عملة.

(ب) ٤٨٠٠٠ وحدة عملة التكلفة ناقص ٢٠٠٠ وحدة عملة[أ] الاستهلاك = ٤٦٠٠٠ وحدة عملة المبلغ المسجل في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ قبل إعادة البيان. ٤٦٠٠٠ وحدة عملة × ١/١,١ مؤشر الأسعار العام = ٥٠٦٠٠ وحدة عملة.

مثال ٢٢: الحقائق هي نفسها الواردة في مثال ٢١. لا يتم مع ذلك تجاهل ضريبة الدخل في هذا المثال. تخضع المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ لمعدل ضريبة دخل من ١٠% من ربحها المحاسبي غير المعاد بيانه (أي الدخل الخاضع للضريبة = الربح غير المعاد بيانه). بمعنى آخر، لا يسمح بأي إعادة بيان لأساس الضريبة لأصول والتزامات المنشأة. يتم الاعتراف بالضريبة الحالية في اليوم الأخير من السنة وتدفع بالكامل في اليوم الأول من السنة التالية.

	الاسمية (أي قبل إعادة البيان) وحدة عملة	*الحساب*	*المعاد بيانه وحدة عملة*	*الفقرة المرجعية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*
مساهمات رأس المال	(١٠٠٠٠٠)	١/١,١ المؤشر × ١٠٠٠٠٠ وحدة عملة	(١١٠٠٠٠)	٣١. ١٠
الدخل – الإيراد من الخدمات المقدمة	(٥٠٠٠٠)	١,٠٥/١,١ المؤشر × ٥٠٠٠٠ وحدة عملة	(٥٢٣٨١)	٣١. ١١
المصاريف – في الخدمات المقدمة	٣٠٠٠٠	١,٠٣/١,١ المؤشر × ٣٠٠٠٠ وحدة عملة	٣٢٠٣٩	٣١. ١١
المصاريف – الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي		رقم المعادلة	٥٥٤٢	٣١. ١٣
المصاريف – الاستهلاك	٢٠٠٠	١/١,١ المؤشر × ٢٠٠٠ وحدة عملة	٢٢٠٠	٣١. ١١
المصاريف – ضريبة الدخل (الحالية)	١٨٠٠[أ]	١/١,١ المؤشر × ١٨٠٠ وحدة عملة	١٨٠٠[أ]	٣١. ١١
المصاريف – ضريبة الدخل (المؤجلة)	–	–	٤٦٠[ب]	٢٩. ١٥
الالتزام – الدائن التجاري	(٥٠٠٠)	١,١/١,١ المؤشر × ٥٠٠٠ وحدة عملة	(٥٠٠٠)	٣١. ٦
الالتزام – الضريبة مستحقة الدفع	(١٨٠٠)[أ]	١/١,١ المؤشر × ١٨٠٠ وحدة عملة	(١٨٠٠)[أ]	٣١. ٦
الالتزام – ضريبة الدخل المؤجلة	–		(٤٦٠)[ب]	
الأصل – المدين التجاري	٣٠٠٠٠	١,١/١,١ المؤشر × ٣٠٠٠٠ وحدة عملة	٣٠٠٠٠	٣١. ٦
الأصل – الممتلكات والمصانع والمعدات: أجهزة الكمبيوتر	٤٦٠٠٠	١/١,١ المؤشر × ٤٦٠٠٠ وحدة عملة	٥٠٦٠٠	٣١. ٨
الأصل – النقد	٤٧٠٠٠	١,١/١,١ المؤشر × ٤٧٠٠٠ وحدة عملة	٤٧٠٠٠	٣١. ٦
	–		–	

(أ) ١٨٠٠ وحدة عملة = الضريبة الخاضعة للضريبة × ١٠% = (٥٠٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٣٠٠٠٠ وحدة عملة ناقص ٢٠٠٠) × ١٠%

(ب) ٤٦٠ وحدة عملة = (صافي الأصول المعاد بيانها ناقص الأساس الضريبي للأصول الصافية) × ١٠% = (١٢٠٨٠٠ وحدة عملة ناقص ١١٦٢٠٠ وحدة عملة) × ١٠%. على نحو بديل، لأن الممتلكات والمصانع والمعدات في هذا المثال هي الأصل الوحيد المعاد بيانه، يمكن حساب الرصيد الضريبي المؤجل على النحو التالي: (٥٠٦٠٠ وحدة عملة) × ١٠% = ٤٦٠ وحدة عملة الالتزام الضريبي المؤجل.

وفقا للقسم ٢٩ *ضريبة الدخل*، يتوجب على المنشأة محاسبة ضريبة الدخل الناجمة عن الفروقات المؤقتة (الفقرة ٢٩. ٣(د)). ينشأ الفرق المؤقت عندما يكون هنالك فرق بين المبالغ المسجلة والأسس الضريبية للأصول والالتزامات ويتوجب الاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل عندما يكون من المتوقع من الفرق المؤقت زيادة الربح الخاضع للضريبة في المستقبل.

لأنه لا تتم إعادة بيان الأساس الضريبي لأجهزة الكمبيوتر (أي لا يوجد هنالك إعادة بيان لغايات حساب ضريبة الدخل)، ستكون مصاريف الاستهلاك المستقبلي لتحديد الربح الخاضع للضريبة أقل من مصاريف الاستهلاك المحاسبية. سيكون الدخل الخاضع للضريبة المستقبلي بناءا على ذلك أكبر من الربح المحاسبي. بناءا على ذلك، سيكون الفرق المؤقت (أي الفرق بين المبلغ المسجل لأجهزة الكمبيوتر البالغ ٥٠٦٠٠ وحدة عملة والأساس الضريبي البالغ ٤٦٠٠٠ وحدة عملة) خاضعا للاعتراف بمصاريف ضريبة الدخل المؤجلة.

الاقتصاديات التي تتوقف عن كونها ذات تضخم مرتفع

٣١. ١٤ عندما يتوقف اقتصاد عن كونه ذو تضخم مرتفع وتتوقف المنشأة عن إعداد وعرض البيانات المالية التي يتم إعدادها وفقا لهذا القسم، فإنها ستعامل المبالغ التي يتم التعبير عنها في عملة العرض في نهاية فترة إعداد التقارير السابقة باعتبارها الأساس **للمبالغ المسجلة** في بياناتها المالية اللاحقة.

مثال

مثال ٢٣: العملة الوظيفية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ هي نفس عملة الدولة التي عانت من التضخم المرتفع من ٢٠×١ حتى ٢٠×٧. بناءا على ذلك، طبقت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ القسم ٣١ عند إعداد تقاريرها المالية من ٢٠×١ حتى ٢٠×٧.

بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠×٧ (مع مبالغ مقارنة للسنة ٢٠×٦)

	٢٠×٧	٢٠×٧	٢٠×٦	٢٠×٦
	غير معاد بيانها	**معاد بيانها**	**غير معاد بيانها**	**معاد بيانها**
	وحدة عملة	**وحدة عملة**	**وحدة عملة**	**وحدة عملة**
الممتلكات والمصانع والمعدات	٢٠	٢٠٠	٢١	٢٢٠
الممتلكات الاستثمارية	١٠٠٠	١٠٠٠	٤٥٠	٩٠٠
النقد	٣٠٠	٣٠٠	١٠٠	٢٠٠
إجمالي الأصول	**١٣٢٠**	**١٥٠٠**	**٥٧١**	**١٣٢٠**
أسهم رأس المال	٦٠	٦٠٠	٦٠	٦٠٠
الأرباح المستبقاة	١٢٦٠	٩٠٠	٥١١	٧٢٠
إجمالي حقوق الملكية	**١٣٢٠**	**١٥٠٠**	**٥٧١**	**١٣٢٠**

بيان الدخل والأرباح المستبقاة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٧ (مع المبالغ المقارنة للسنة ٢٠×٦)

	٢٠×٧	٢٠×٧	٢٠×٦	٢٠×٦
	غير معاد بيانها	**معاد بيانها**	**غير معاد بيانها**	**معاد بيانها**
	وحدة عملة	**وحدة عملة**	**وحدة عملة**	**وحدة عملة**
دخل الإيجار	٢٠٠	٣٠٠	٥٠	١٥٠

القيمة العادلة – الممتلكات الاستثمارية	٥٥٠	١٠٠	٢٢٥	٠
مصاريف الاستهلاك	(١)	(٢٠)	(١)	(٢٠)
الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي	–	(٢٠٠)	–	(١٠٠)
الربح الصافي للسنة	**٧٤٩**	**١٨٠**	**٢٧٤**	**٣٠**
الأرباح المستبقاة الافتتاحية	٥١١	٧٢٠	٢٣٧	٦٩٠
الأرباح المستبقاة الختامية	**١٢٦٠**	**٩٠٠**	**٥١١**	**٧٢٠**

توقف التضخم المرتفع في ١ يناير ٢٠×٨. كسبت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ خلال ٢٠×٨ (وتلقت) دخل إيجار يبلغ ٣٠٣ وحدة عملة وكانت القيمة العادلة لممتلكاتها الاستثمارية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ ١٠٠٥ وحدة عملة. في ٣١ ديسمبر ٢٠×٧، كان العمر الإنتاجي المتبقي لممتلكات ومنشآت ومعدات المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ ١٠ سنوات (لا قيمة متبقية).

لأنه بدءا من ١ يناير ٢٠×٨ لم تعد العملة الوظيفية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ نفس عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع، تعتبر الأرصدة المعاد بيانها لبيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠×٧ الأساس للمبالغ المسجلة بدءا من ١ يناير ٢٠×٨ ولا يتم عمل إعادة بيان إضافية.

بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ (مع المبالغ المقارنة للسنة ٢٠×٧)

	٢٠×٨	٢٠×٧
	وحدة عملة	**وحدة عملة**
الممتلكات والمصانع والمعدات	١٨٠	٢٠٠
الممتلكات الاستثمارية	١٠٠٥	١٠٠٠
النقد	٦٠٣	٣٠٠
إجمالي الأصول	**١٧٨٨**	**١٥٠٠**
أسهم رأس المال	٦٠٠	٦٠٠
الأرباح المستبقاة	١١٨٨	٩٠٠
إجمالي حقوق الملكية	**١٧٨٨**	**١٥٠٠**

بيان الدخل والأرباح المستبقاة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ (مع المبالغ المقارنة للسنة ٢٠×٧)

	٢٠×٨	٢٠×٧
	وحدة عملة	**وحدة عملة**
دخل الإيجار	٣٠٣	٣٠٠
التغير في القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية	٥	١٠٠
مصاريف الاستهلاك	(٢٠)	(٢٠)
الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي	–	(٢٠٠)
ربح السنة	**٢٨٨**	**١٨٠**
الأرباح المستبقاة الافتتاحية	٩٠٠	٧٢٠
الأرباح المستبقاة الختامية	**١١٨٨**	**٩٠٠**

الافصاحات

٣١. ١٥ تقوم المنشأة التي ينطبق عليها هذا القسم بالافصاح عما يلي:
(أ) حقيقة أنه تمت إعادة بيان البيانات المالية وبيانات الفترة السابقة الأخرى بالنسبة للتغيرات في القوة الشرائية العامة للعملة الوظيفية.
(ب) هوية ومستوى مؤشر الأسعار في تاريخ إعداد التقارير والتغيرات خلال فترة إعداد التقارير الحالية وفترة إعداد التقارير السابقة.
(ج) مبلغ الربح والخسارة في البنود النقدية.

مثال

مثال ٢٤: تلبي منشأة عملتها الوظيفية نفس عملة الاقتصاد و التضخم المرتفع متطلبات الفقرة ٣١. ١٥ على النحو التالي:

المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ

بيان الدخل والأرباح المستبقاة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠

	٢٠×٢	٢٠×١
	وحدة عملة	*وحدة عملة*
الإيراد من تقديم الخدمات	٤٠٠٠٠	–
الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي عند إعادة البيان للتضخم المرتفع	(١١٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠)
خسارة السنة	(٧٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠)
العجز المتراكم الافتتاحي	(٢٠٠٠٠٠)	–
العجز المتراكم الختامي	(٢٧٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠)

المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ

السياسات المحاسبية والملاحظات التوضيحية للبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ [مستخرج]

٢. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية [مستخرج]

وحدة القياس

لأن البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل فيها المنشأة (الدولة س) تعاني من التضخم المرتفع، يتم ذكر جميع المبالغ (بما في ذلك جميع المبالغ المقارنة) في هذه البيانات المالية بوحدات العملة اعتبارا من ٣١ ديسمبر ٢×٢٠. توفر إعادة البيان للتضخم العام المعلومات القابلة للمقارنة بمرور الوقت.

يستخدم مؤشر الأسعار العام المنشور من قبل حكومة الدولة س في إعادة بيان المبالغ لوحدة العملة في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠. كان المؤشر ٤٠٠ في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ و٢٠٠ في ٣١ ديسمبر ١×٢٠ و١٠٠ في ٣١ ديسمبر ٠×٢٠. كان معدل التضخم ثابتا (١٠٠% لكل سنة) في ١×٢٠ و٢×٢٠.

يتم إدراج تأثير التضخم العام على المركز المالي النقدي الصافي باعتباره بند سطر منفصل ضمن الربح والخسارة ("صافي الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي") في بيان الدخل الشامل.

التقديرات الهامة والأحكام الأخرى

تتطلب غالبا عملية تطبيق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على المعاملات والأحداث أحكاما. تعتبر بناءا على ذلك المعلومات حول الأحكام الهامة والمصادر الأساسية لعدم دقة التقدير مفيدة في تقييم المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية للمنشأة. بناءا على ذلك ووفقا للفقرة ٨. ٦، يتوجب على المنشأة الافصاح عن الأحكام التي اتخذتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة والتي لها التأثير الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية. علاوة على ذلك ووفقا للفقرة ٨. ٧، يتوجب على المنشأة الافصاح عن المعلومات حول الافتراضات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى اعدم دقة التقدير في تاريخ إعداد التقارير، والتي تتضمن مخاطرة كبيرة في التسبب بتعديل مادي على المبالغ المسجلة للأصول والالتزامات في السنة المالية التالية. تتطلب الأقسام الأخرى للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الافصاح عن المعلومات حول أحكام محددة وعدم اليقين في التقدير. تتطلب إعادة بيان البيانات المالية وفقا للقسم ٣١ تطبيق إجراءات محددة بالإضافة إلى الحكم. يعتبر الاستخدام المتناسق لتلك الإجراءات والأحكام من فترة لفترة أكثر أهمية من الدقة المحكمة للمبالغ الناتجة المدرجة في البيانات المالية المعاد بيانها.

<u>تحديد التضخم المرتفع</u>

تتطلب عملية تحديد إّا كان الاقتصاد يعاني من التضخم المرتفع حكما. تمارس المنشأة ذلك الحكم عن طريق دراسة جميع المعلومات المتوفرة بما في ذلك، ولكنها لا تقتصر على، المؤشرات المحتملة للتضخم المرتفع المدرجة في الفقرة ٣١. ٢.

<u>وحدة القياس</u>

عند إعادة بيان المعلومات المالية لتأثيرات التضخم المرتفع، يتوجب على المنشأة التعديل بالنسبة للتغير في القوة الشرائية العامة لعملتها. يوجد هنالك في أغلب الاقتصاديات مؤشر أسعار عام معترف به يتم إنتاجه عادة من قبل الحكومات والذي ستستخدمه المنشآت. عندما لا يتوفر مؤشر أسعار عام موثوق فمن الضروري للمنشأة تقدير تضخم الأسعار العام. يمكن عمل التقدير على سبيل المثال على أساس الحركات في سعر الصرف بين العملة الوظيفية للمنشأة وعملة أجنبية مستقرة نسبيا.

المقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة

تشترك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة (راجع معيار المحاسبة الدولي ٢٩ *إعداد التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع*) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (راجع القسم ٣١ *التضخم المرتفع*) في نفس المبادئ الخاصة بمحاسبة تأثيرات التضخم المرتفع في البيانات المالية. يتم مع ذلك إعداد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

بلغة بسيطة مع إرشاد أقل حول كيفية تطبيق المبادئ مما هو متوفر في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة.

اختبار المعرفة

اختبر معرفتك بمتطلبات محاسبة التضخم المرتفع وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال إجابة الأسئلة الواردة أدناه.

عند إكمال الاختبار، تأكد من إجاباتك مقابل تلك الموجودة في أسفل هذا الاختبار.

افترض أن جميع المبالغ هامة.

ضع إشارة على المربع المجاور للعبارة الأكثر صحة.

السؤال ١

يعتبر الاقتصاد ذو تضخم مرتفع عندما:

☐ (أ) يفضل عموم السكان الاحتفاظ بثرواتهم على شكل أصول غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبيا. يتم استثمار مبالغ العملة المحلية المحتفظ بها فورا للمحافظة على القوة الشرائية.

☐ (ب) يعتبر عموم السكان المبالغ النقدية ليس بالعملة المحلية ولكن بعملة أجنبية مستقرة نسبيا. يمكن تسعير الأسعار بتلك العملة.

☐ (ج) تحدث عمليات البيع والشراء بالدين بأسعار تعوض الخسارة المتوقعة في القوة الشرائية خلال فترة الائتمان حتى لو كانت الفترة قصيرة.

☐ (د) يتم ربط أسعار الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر أسعار.

☐ (هـ) يقترب أو يتجاوز معدل التضخم المتراكم خلال ثلاث سنوات ١٠٠%.

☐ (و) من خلال أخذ جميع المعلومات المتوفرة بما في ذلك ولكنها لا تقتصر على (أ)-(هـ) الواردة أعلاه بعين الاعتبار، يحكم على الاقتصاد بأنه ذو تضخم مرتفع.

السؤال ٢

إذا كانت العملة الوظيفية لمنشأة نفس عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع، أي البنود التالية تتم إعادة بيانها فيما يتعلق بتأثيرات التضخم العام (أي باستخدام مؤشر أسعار عام)؟

☐ (أ) الأصول والالتزامات المتصلة عن طريق اتفاقية بالتغيرات في الأسعار.

☐ (ب) الأصول والالتزامات المسجلة بالقيمة العادلة (يتم تحديد القيمة العادلة في نهاية فترة إعداد التقارير).

☐ (ج) الأصول غير النقدية والالتزامات غير النقدية المسجلة بالتكلفة (أو التكلفة ناقص الاستهلاك) وجميع بنود حقوق الملكية.

☐ (د) الأصول النقدية والالتزامات النقدية.

السؤال ٣

تقوم منشأة بتربية الأبقار من أجل اللحوم في مزرعة تملكها.

القيمة العادلة لأبقار المنشأة قابلة للتحديد بدون تكاليف أو جهود زائدة.

تحصل المزرعة على قرض عقاري مقدم للمنشأة من بنك محلي.

لدى المنشأة موظفين اثنين يتلقيان راتبيهما الشهريان في اليوم الخامس من الشهر الذي يلي الشهر الذي تم فيه تقديم الخدمات للمنشأة.

أي من البنود التالية تتم إعادة بيانها لوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير؟

☐ (أ) القرض البنكي.

☐ (ب) المزرعة.

☐ (ج) الأبقار.

☐ (د) الرواتب مستحقة الدفع.

السؤال ٤

دمجت منشأة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٧. أصدرت فورا أدوات حقوق ملكية مقابل ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة نقدا. لم تدخل المنشأة في أية معاملات أخرى في ٢٠×٧ و٢٠×٨. العملة الوظيفية للمنشأة نفس عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع. خلال ٢٠×٨، كان التضخم ٤٠%.

في بياناته المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨، يتوجب على المنشأة عرض النقد في:

☐ (أ) ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ و١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٧.

☐ (ب) ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ و١٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٧.

☐ (ج) ١٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ و١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٧.

☐ (د) ١٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ و١٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٧.

السؤال ٥

الحقائق هي نفسها الواردة في السؤال ٤.

الربح والخسارة في المركز المالي النقدي الصافي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ هو:

☐ (أ) ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة خسارة.

☐ (ب) ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة الربح.

☐ (ج) صفر.

☐ (د) من غير الممكن قياس مبلغ الربح أو الخسارة باستخدام المعلومات المقدمة.

السؤال ٦

الحقائق هي نفسها الواردة في السؤال ٤.

الأرباح المستبقاة للمنشأة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ هي:

☐ (أ) ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة عجز.

☐ (ب) ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة.

☐ (ج) صفر.

☐ (د) من غير الممكن أرصدة الأرباح المستبقاة باستخدام المعلومات المقدمة.

السؤال ٧

الحقائق هي نفسها الواردة في السؤال ٤. مع ذلك في هذا المثال، تلقت المنشأة أرضا (بدلا من النقد) مقابل أدوات حقوق الملكية التي تم إصدارها. تقوم المنشأة بتصنيف الأرض باعتبارها من الممتلكات والمصانع والمعدات.

الربح والخسارة في المركز المالي النقدي الصافي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ هو:

☐ (أ) ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة خسارة.

☐ (ب) ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة الربح.

☐ (ج) صفر.

☐ (د) من غير الممكن قياس مبلغ الربح أو الخسارة باستخدام المعلومات المقدمة.

السؤال ٨

في ٢٠×١، اعترفت منشأة بإيراد من ٢٥٠٠٠٠ وحدة عملة في اليوم الأول من كل من الشهور الاثني عشرة.

العملة الوظيفية للمنشأة نفس العملة الوظيفية للاقتصاد ذو التضخم المرتفع. التضخم ٥% لكل شهر.

الإيراد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ هو:

☐ (أ) ٣٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة.

☐ (ب) ٤١٧٨٢٤٦ وحدة عملة.

☐ (ج) ٣١٥٠٠٠٠ وحدة عملة.

☐ (د) ٢٨٥٧١٤٣ وحدة عملة.

السؤال ٩

العملة الوظيفية لمنشأة هي نفس عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع. المركز المالي للمنشأة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٥ المعاد بيانه وفقا للقسم ٣١ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هو:

- الأصول النقدية: ٢٠٠٠٠٠ وحدة عملة
- الأرض – الممتلكات والمصانع والمعدات: ٣٠٠٠٠٠ وحدة عملة
- الالتزامات النقدية: ١٥٠٠٠٠ وحدة عملة
- حقوق الملكية: ٣٥٠٠٠٠ وحدة عملة

تضمنت المعاملة الوحيدة للمنشأة في ٢٠×٦ كسب إيراد من ٨٠٠٠٠ وحدة عملة مقابل الخدمة المقدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٦. قام العميل بالتسوية نقدا في ٣١ ديسمبر ٢٠×٦.

التضخم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٦ هو ٨٠%.

الربح أو الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي للمنشأة الذي سيتم إدراجه في الربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٦ هو:

☐ (أ) ٤٠٠٠٠ وحدة عملة ربح.

☐ (ب) ٤٠٠٠٠ وحدة عملة خسارة.

☐ (ج) ٢٤٠٠٠ وحدة عملة ربح.

☐ (د) ٨٠٠٠٠ وحدة عملة ربح.

السؤال ١٠

الحقائق هي نفسها الواردة في السؤال ٩.

ربح المنشأة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٦×٢٠ هو:

☐ (أ) ٨٠٠٠٠ وحدة عملة.

☐ (ب) ٤٠٠٠٠ وحدة عملة.

☐ (ج) ١٤٤٠٠٠ وحدة عملة.

☐ (د) ١٠٤٠٠٠ وحدة عملة.

الإجابات

السؤال ١: (و) راجع الفقرة ٣١. ٢.

السؤال ٢: (ج) راجع الفقرتين ٣١. ٨ و٣١. ١٠.

السؤال ٣: (ب) راجع الفقرتين ٣١. ٦ و٣١. ٨.

السؤال ٤: (ب) وفقا للفقرة ٣١. ٣، يتوجب بيان جميع المبالغ في البيانات المالية للمنشأة التي تكون عملتها الوظيفية نفس عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع بوحدة القياس في نهاية فترة إعداد التقارير. يتوجب أيضا عرض المبالغ المقارنة اعتبارا من ٣١ ديسمبر ٢٠×٧ بوحدة القياس لآخر فترة إعداد تقارير (أي ٣١ ديسمبر ٢٠×٨). بناءا على ذلك، يتوجب إعادة بيان الأرقام المعروضة في الأصل في بيان المركز المالي للسنة ٢٠×٧ لتصبح قابلة للمقارنة مع فترة إعداد التقارير الأخيرة (٢٠×٨). لأن التضخم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ كان ٤٠%، يجب إعادة بيان الرصيد النقدي البالغ ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٧ وزيادته بنسبة ٤٠% ليتم عرضه كمبلغ مقارن مبين بوحدة القياس الجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ (أي ١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة × ١,٤٠ = ١٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة).

السؤال ٥: (أ) لأن الحدث الوحيد الذي ستتم محاسبته هو تاثير التضخم (أي لا يوجد هنالك تغيرات في الأرصدة الاسمية في بيان المركز المالي)، فإنه يمكن حساب الخسارة في المركز المالي النقدي للمنشأة بشكل مباشر عن طريق مقارنة الرصيد النقدي الفعلي (١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨) والمبلغ المقارن بنفس وحدة القياس (١٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٧ وفقا للسؤال ٤). لأن المنشأة ليس لديها تدفقات نقدية واردة أو صادرة، فمن الواضح أن الخسارة البالغة ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة في القوة الشرائية للنقد الخاص بها حدث (بسبب التضخم البالغ ٤٠%) في ٢٠×٨. تكون إحدى الطرق الأخرى لحساب الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي للمنشأة عن طريق حساب إعادة البيان لرصيد حقوق الملكية من ٣١ ديسمبر ٢٠×٧ (١٠٠٠٠٠٠ وحدة عملة) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ (باستخدام معدل التضخم البالغ ٤٠%) والاعتراف بإعادة البيان على النحو التالي:

منه	الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي	٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة
له	حقوق الملكية	٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بإعادة بيان بنود حقوق الملكية

السؤال ٦: (أ) لا يوجد لدى المنشأة أية معاملات أو أحداث باستثناء تأثيرات التضخم. ستعترف المنشأة بخسارة تبلغ ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة في مركزها المالي النقدي الصافي في ٢٠×٨ (راجع السؤال ٥). بناءا على ذلك، يوجد في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ عجزا متراكما من ٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة (أي الخسارة التي تمت محاسبتها في بيان الدخل الشامل الخاص بها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨).

السؤال ٧: (ج) لا يوجد لدى المنشأة عرض لبند نقدي خلال الفترة. لأن كلا حقوق الملكية والأرض متساويتان ومعاد بيانهما بنفس معدل التضخم فلا يوجد هنالك ربح أو خسارة (أي لا يوجد هنالك خسارة في القوة الشرائية). تكون القيود اليومية لإعادة بيان الممتلكات وحقوق الملكية (التضخم لفترة إعداد التقارير ٤٠%) على النحو التالي:

منه	الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي	٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة
له	حقوق الملكية	٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بإعادة بيان بنود حقوق الملكية

منه	الممتلكات والمصانع والمعدات	٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة
له	الربح في المركز المالي النقدي الصافي	٤٠٠٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بإعادة بيان بنود حقوق الملكية

السؤال ٨: (ب) يجب إعادة بيان كل إيراد شهري للمبلغ ٢٥٠٠٠٠ وحدة عملة الاسمي بالتضخم من تاريخ الاعتراف بالإيراد حتى نهاية السنة، وفقا للفقرة ٣١. ١١. في هذا التمرين، على سبيل المثال، يمكن حساب التضخم المتراكم من يناير حتى ديسمبر (١٢ شهرا) باعتباره [((١ + ٥%) ^ ١٢) - ١] = ٠,٧٩٥٩ أو ٧٩,٥٩%. بناءا على ذلك، يتم حساب المبلغ المعاد بيانه عن طريق ضرب مبلغ الإيراد الاسمي ليناير في (١ + ٧٩,٥٩%). يبين الجدول أدناه التضخم المتراكم لجميع شهور السنة ١×٢٠ مع أخذ التضخم الشهري البالغ ٥% والمبالغ المعاد بيانها المتتالية في الاعتبار.

الشهر	القيمة الاسمية	التضخم المتراكم حتى نهاية السنة	عامل إعادة البيان	المبلغ المعاد بيانه
	(أ)	(ب)	(ج) = [١ + (ب)]	[(ج) × (أ)]
يناير	٢٥٠٠٠٠	%٧٩,٥٩	١,٧٩٥٩	٤٤٨٩٦٤
فبراير	٢٥٠٠٠٠	%٧١,٠٣	١,٧١٠٣	٤٢٧٥٨٥
مارس	٢٥٠٠٠٠	%٦٢,٨٩	١,٦٢٨٩	٤٠٧٢٢٤
ابريل	٢٥٠٠٠٠	%٥٥,١٣	١,٥٥١٣	٣٨٧٨٣٢
مايو	٢٥٠٠٠٠	%٤٧,٧٥	١,٤٧٧٥	٣٦٩٣٦٤
يونيو	٢٥٠٠٠٠	%٤٠,٧١	١,٤٠٧١	٣٥١٧٧٥
يوليو	٢٥٠٠٠٠	%٣٤,٠١	١,٣٤٠١	٣٣٥٠٢٤
أغسطس	٢٥٠٠٠٠	%٢٧,٦٣	١,٢٧٦٣	٣١٩٠٧٠
سبتمبر	٢٥٠٠٠٠	%٢١,٥٥	١,٢١٥٥	٣٠٣٨٧٧
أكتوبر	٢٥٠٠٠٠	%١٥,٧٦	١,١٥٧٦	٢٨٩٤٠٦
نوفمبر	٢٥٠٠٠٠	%١٠,٢٥	١,١٠٢٥	٢٧٥٦٢٥
ديسمبر	٢٥٠٠٠٠	%٥,٠٠	١,٠٥٠٠	٢٦٢٥٠٠
الإجمالي				**٤١٧٨٢٤٦**

السؤال ٩: (ب) يجب تحديد تأثيرات التضخم على المركز المالي النقدي للمنشأة، سواء من خلال حساب الأرباح والخسائر من البنود النقدية المعرضة للتغيرات في القوة الشرائية للعملة الوظيفية بسبب التضخم أو من خلال إعادة بيان البنود غير النقدية وبنود حقوق الملكية كقيود ثنائية من خلال الربح أو الخسارة. باستخدام الطريقة الأخيرة، يجب إعادة بيان الأرض لمعدل التضخم للسنة كاملة لأنه تم الاعتراف بها في المركز المالي لكامل الفترة.

يكون تأثير إعادة البيان على الأرض هو ٨٠% على الرصيد المبدئي البالغ ٣٠٠٠٠٠ وحدة عملة والقيود اليومية الثنائية لإعادة بيان رصيد الأرض على النحو التالي:

منه	الأرض	٢٤٠٠٠٠ وحدة عملة	
له	الربح في المركز المالي النقدي الصافي		٢٤٠٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بإعادة بيان الأرض

علاوة على ذلك،

منه	الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي	٢٨٠٠٠٠ وحدة عملة	
له	حقوق الملكية		٢٨٠٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بإعادة بيان حقوق الملكية

يكون صافي تأثير المركز النقدي بناءا على ذلك خسارة من ٤٠٠٠٠ وحدة عملة (ربح من ٢٤٠٠٠٠ وحدة عملة من إعادة بيان الأرض ناقص خسارة من ٢٨٠٠٠٠ وحدة عملة من إعادة بيان حقوق الملكية).

السؤال ١٠: (ب) ٨٠٠٠٠ وحدة عملة الإيراد ناقص ٤٠٠٠٠ وحدة عملة الخسارة في المركز المالي النقدي الصافي (راجع السؤال ٩) = ٤٠٠٠٠ وحدة عملة ربح السنة.

تطبيق المعرفة

طبق معرفتك بمتطلبات المحاسبة وإعداد التقارير في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عن طريق حل دراسات الحالات أدناه.

عند إكمال دراسات الحالات، تأكد من إجاباتك مقابل تلك الموجودة في أسفل هذا الاختبار.

دراسة الحالة ١

العملة الوظيفية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ هي نفس عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع.

المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ – بيان المركز المالي غير المعاد بيانه في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣ (بآلاف الوحدات النقدية)

	٢٠×٣	٢٠×٢
	وحدة عملة	**وحدة عملة**
الممتلكات والمصانع والمعدات	١٣٢٥	١٣٧٥
المخزون	٥٣٦	٦٨٠
الذمم المدينة	٣٠٠	٢١٠
النقد والنقد المعادل	٥٠	٦٠
المجموع	**٢٢١١**	**٢٣٢٥**
أسهم رأس المال	٤٠٠	٤٠٠
علاوة الإصدار	١٠٠	١٠٠
الأرباح المستبقاة	٢٥٠	٢٥٠
الدين طويل الأجل	٧٥٠	٧٧٠
المبالغ مستحقة الدفع	٧١١	٨٠٥
المجموع	**٢٢١١**	**٢٣٢٥**

	مؤشر الأسعار العام التاريخي
الممتلكات والمصانع والمعدات	١٢٥
أسهم رأس المال	١٠٠
علاوة الإصدار	١١٠

مؤشر الأسعار العام في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ و٣١ ديسمبر ٢٠×٣ عبارة عن ٦٢٥ و٨٠٧ على التوالي.

المعلومات عن المخزون للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢:

		التكلفة	*مؤشر الأسعار العام*
		وحدة عملة	
المواد الخام	الشراء في ٢٢ نوفمبر	١٠٠	٦١٠
	الشراء في ١٩ ديسمبر	١١٠	٦٢١
العمل قيد الإنجاز	المواد الخام ٧ أكتوبر	٩٥	٥٩٥
	تكاليف أخرى مباشرة + غير مباشرة	١٦٠	٦١٠

البضائع المنجزة	المواد الخام ١٠ سبتمبر	٩٥	٥٨٥
	تكاليف أخرى مباشرة + غير مباشرة	١٢٠	٦٠٥

المعلومات حول المخزون للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٣×٢٠:

		التكلفة وحدة عملة	*مؤشر الأسعار العام*
المواد الخام	الشراء في ١٧ نوفمبر	٩٠	٧٨٥
	الشراء في ١٨ ديسمبر	٩٥	٨٠٠
العمل قيد الإنجاز	المواد الخام المشتراة في ١٣ أكتوبر	٨٠	٧٧١
	تكاليف أخرى مباشرة + غير مباشرة	١٣٠	٧٨٩
البضائع المنجزة	المواد الخام المشتراة في ١٦ سبتمبر	٥٠	٧٥٧
	تكاليف أخرى مباشرة + غير مباشرة	٩١	٧٨٢

الجزء أ: حضر بيان المركز المالي المعاد بيانه للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ بوحدة القياس الجارية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠.

الجزء ب: حضر بيان المركز المالي المعاد بيانه للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ بوحدة القياس الجارية في ٣١ ديسمبر ٣×٢٠، بما في ذلك المبالغ المقارنة للسنة ٢×٢٠.

ملاحظة: يتم في دراسة الحالة هذه لغايات التبسيط تجاهل ضريبة الدخل.

<u>الإجابة على دراسة الحالة ١ الجزء أ</u>

المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ

بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ (جميع المبالغ معاد بيانها إلى ٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠)

	٢٠×٢	
الممتلكات والمصانع والمعدات	٦٨٧٥,٠٠	(١)
المخزون	٧٠٢,٣٦	(٢)
الذمم المدينة	٢١٠,٠٠	(٣)
النقد والنقد المعادل	٦٠,٠٠	(٣)
إجمالي الأصول	**٧٨٤٧,٣٦**	
أسهم رأس المال	٢٥٠٠,٠٠	(٤)
علاوة الإصدار	٥٦٨,١٨	(٥)
الأرباح المستبقاة	٣٢٠٤,١٨	(٦)
الدين طويل الأجل	٧٧٠,٠٠	(٣)
المبالغ مستحقة الدفع	٨٠٥,٠٠	(٣)
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	**٧٨٤٧,٣٦**	

(١) (١٣٧٥ وحدة عملة ÷ ١٢٥) × ٦٢٥ = ٦٨٧٥,٠٠ وحدة عملة

(٢)

٢٠×٢		التكلفة	مؤشر العام	الأسعار	التعديل	إعادة البيان للتضخم
المواد الخام	مشتراة في ٢٢ نوفمبر	١٠٠	٦١٠		٦١٠/٦٢٥	١٠٢,٤٦
	مشتراة في ١٩ ديسمبر	١١٠	٦٢١		٦٢١/٦٢٥	١١٠,٧١
العمل قيد الإنجاز	المواد الخام ٧ أكتوبر	٩٥	٥٩٥		٥٩٥/٦٢٥	٩٩,٧٩
	تكاليف أخرى مباشرة + غير مباشرة	١٦٠	٦١٠		٦١٠/٦٢٥	١٦٣,٩٣
البضائع المنجزة	المواد الخام في ١٠ سبتمبر	٩٥	٥٨٥		٥٨٥/٦٢٥	١٠١,٥٠
	تكاليف أخرى مباشرة + غير مباشرة	١٢٠	٦٠٥		٦٠٥/٦٢٥	١٢٣,٩٧
المجموع		٦٨٠				**٧٠٢,٣٦**

(٣) لا تتم إعادة بيان البنود النقدية لأنه يتم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير.

(٤) (٤٠٠ وحدة عملة ÷ ١٠٠) × ٦٢٥ = ٢٥٠٠,٠٠ وحدة عملة

(٥) (١٠٠ وحدة عملة ÷ ١١٠) × ٦٢٥ = ٥٦٨,١٨ وحدة عملة

(٦) ٧٨٤٧,٣٦ وحدة عملة ناقص ٢٥٠٠,٠٠ وحدة عملة ناقص ٥٦٨,١٨ وحدة عملة ناقص ٧٧٠,٠٠ وحدة عملة ناقص ٨٠٥,٠٠ وحدة عملة = ٣٢٠٤,١٨ وحدة عملة

الجزء ب

المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ

بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٣×٢٠ (جميع المبالغ وجميع المبالغ المقارنة معاد بيانها إلى ٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٣×٢٠)

		٢٠×٣		٢٠×٢	
الممتلكات والمصانع والمعدات		٨٥٥٤,٢٠	(٢)	٨٨٧٧,٠٠	(١)
المخزون		٥٥٢,٢٧	(٣)	٩٠٦,٨٩	(١)
الذمم المدينة		٣٠٠,٠٠	(٤)	٢٧١,١٥	(١)
النقد والنقد المعادل		٥٠,٠٠	(٤)	٧٧,٤٧	(١)
إجمالي الأصول		**٩٤٥٦,٤٧**		**١٠١٣٢,٥١**	
أسهم رأس المال		٣٢٢٨,٠٠	(٥)	٣٢٢٨,٠٠	(١)
علاوة الإصدار		٧٣٣,٦٤	(٦)	٧٣٣,٦٤	(١)
الأرباح المستبقاة		٤٠٣٣,٨٣	(٧)	٤١٣٧,٢٤	(١)
الدين طويل الأجل		٧٥٠,٠٠	(٤)	٩٩٤,٢٢	(١)
المبالغ مستحقة الدفع		٧١١,٠٠	(٤)	١٠٣٩,٤٢	(١)
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات		**٩٤٥٦,٤٧**		**١٠١٣٢,٥١**	

(١) يجب إعادة بيان جميع أرصدة بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ (لغايات المقارنة) بوحدة القياس اعتبارا من ٣١ ديسمبر ٣×٢٠. يجب إعادة بيان جميع الأرصدة المقارنة في بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ (المعروضة في الأصل بوحدة القياس اعتبارا من ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ – راجع الجزء أ) لعرض الأرقام المقارنة بوحدة القياس في نهاية فترة إعداد التقارير الجارية (أي ٣١ ديسمبر ٣×٢٠) كما هو مبين:

	٢×٢٠ كما عرضت في الأصل	**التعديل**	**٢×٢٠ بوحدة القياس في ٣١ ديسمبر ٣×٢٠**
الممتلكات والمصانع والمعدات	٦٨٧٥,٠٠	٦٢٥/٨٠٧	٨٨٧٧,٠٠
المخزون	٧٠٢,٣٦	٦٢٥/٨٠٧	٩٠٦,٨٩
الذمم المدينة	٢١٠,٠٠	٦٢٥/٨٠٧	٢٧١,١٥
النقد والنقد المعادل	٦٠,٠٠	٦٢٥/٨٠٧	٧٧,٤٧
أسهم رأس المال	٢٥٠٠,٠٠	٦٢٥/٨٠٧	٣٢٢٨,٠٠
علاوة الإصدار	٥٦٨١٨	٦٢٥/٨٠٧	٧٣٣,٦٤
الأرباح المستبقاة	٣٢٠٤,١٨	٦٢٥/٨٠٧	٤١٣٧,٢٤
الدين طويل الأجل	٧٧٠,٠٠	٦٢٥/٨٠٧	٩٩٤,٢٢
المبالغ مستحقة الدفع	٨٠٥,٠٠	٦٢٥/٨٠٧	١٠٣٩,٤٢

(٢) (١٣٢٥ وحدة عملة ÷ ١٢٥) × ٨٠٧ = ٨٥٥٤,٢٠ وحدة عملة

(٣)

٣×٢٠		التكلفة	مؤشر العام	الأسعار	التعديل	إعادة البيان للتضخم
المواد الخام	مشتراة في ١٧ نوفمبر	٩٠	٧٨٥		٧٨٥/٨٠٧	٩٢,٥٢
	مشتراة في ١٨ ديسمبر	٩٥	٨٠٠		٨٠٠/٨٠٧	٩٥,٨٣
العمل قيد الإنجاز	المواد الخام ١٣ أكتوبر	٨٠	٧٧١		٧٧١/٨٠٧	٨٣,٧٤
	تكاليف أخرى مباشرة + غير مباشرة	١٣٠	٧٨٩		٧٨٩/٨٠٧	١٣٢,٩٧
البضائع المنجزة	المواد الخام في ١٦ سبتمبر	٥٠	٧٥٧		٧٥٧/٨٠٧	٥٣,٣٠
	تكاليف أخرى مباشرة + غير مباشرة	٩١	٧٨٢		٧٨٢/٨٠٧	٩٣,٩١
المجموع		**٥٣٦**				**٥٥٢,٢٧**

(٤) لا تتم إعادة بيان البنود النقدية لأنه يتم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير.

(٥) (٤٠٠ وحدة عملة ÷ ١٠٠) × ٨٠٧ = ٣٢٢٨,٠٠ وحدة عملة

(٦) (١٠٠ وحدة عملة ÷ ١١٠) × ٨٠٧ = ٧٣٣,٦٤ وحدة عملة

(٧) ٩٤٥٦,٤٧ وحدة عملة ناقص ٣٢٢٨,٠٠ وحدة عملة ناقص ٧٣٣,٦٤ وحدة عملة ناقص ٧٥٠,٠٠ وحدة عملة ناقص ٧١١,٠٠ وحدة عملة = ٤٠٣٣,٨٣ وحدة عملة

دراسة الحالة ٢

العملة الوظيفية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ هي نفس عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع. تم دمج المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ عندما أصدرت الأسهم مقابل النقد والأرض (يتم تصنيف الأرض باعتبارها من الممتلكات والمصانع والمعدات).

بيان المركز المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ على النحو التالي:

	٢٠×١
	وحدة عملة
الممتلكات والمصانع والمعدات	١٠٠٠٠,٠٠
النقد والنقد المعادل	٥٠٠٠,٠٠
إجمالي الأصول	**١٥٠٠٠,٠٠**
أسهم رأس المال	١٥٠٠٠,٠٠
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	**١٥٠٠٠,٠٠**

دخلت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ خلال ٢٠×٢ في المعاملات التالية:

التاريخ	الوصف
٣٠ يونيو ٢٠×٢	الاعتراف بإيرادات من ١٥٠٠ وحدة عملة من الخدمات المقدمة خلال النصف الأول من السنة، مستحقة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢.
٣٠ يونيو ٢٠×٢	دفع مصاريف من ١٩٠٠ وحدة عملة تم تكبدها خلال النصف الأول من السنة.
٣١ ديسمبر ٢٠×٢	مقبوضات نقدية للإيرادات من ١٥٠٠ وحدة عملة تم كسبها في النصف الأول من السنة.
٣١ ديسمبر ٢٠×٢	الاعتراف بإيرادات من ١٨٠٠ وحدة عملة من الخدمات المقدمة المستحقة في ٣١ يناير ٢٠×٣.
٣١ ديسمبر ٢٠×٢	دفع مصاريف من ٩٠٠ وحدة عملة تم تكبدها خلال النصف الثاني من السنة.

يكون بناءا على ذلك بيان المركز المالي غير المعاد بيانه في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ وبيان الدخل الخاص به غير المعاد بيانه للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ على النحو التالي:

المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ – بيان المركز المالي غير المعاد بيانه في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢

	٢٠×٢
	وحدة عملة
الممتلكات والمصانع والمعدات – الأرض	١٠٠٠٠,٠٠
الذمم المدينة التجارية	١٨٠٠,٠٠
النقد والنقد المعادل	٣٧٠٠,٠٠
إجمالي الأصول	**١٥٥٠٠,٠٠**

أسهم رأس المال	١٥٠٠٠,٠٠
الأرباح المستبقاة	٥٠٠,٠٠
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	**١٥٥٠٠,٠٠**

المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ – بيان الدخل غير المعاد بيانه في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠

	٢×٢٠
	وحدة عملة
الإيراد	٣٣٠٠,٠٠
المصاريف	(٢٨٠٠,٠٠)
ربح السنة	**٥٠٠,٠٠**

يكون مؤشر الأسعار العام ذو الصلة على النحو التالي:

التاريخ	*مؤشر الأسعار العام*
٣١ ديسمبر ١×٢٠	١,٠٠
متوسط النصف الأول من السنة	١,٥٠
٣٠ يونيو ٢×٢٠	٢,٠٠
متوسط النصف الثاني من السنة	٣,٠٠
٣١ ديسمبر ٢×٢٠	٤,٠٠

حضر بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ وبيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠، مبينة بوحدة القياس الجارية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠.

<u>الإجابة على دراسة الحالة ٢</u>

المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ – بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ (بوحدات العملة)

	٣١ ديسمبر ٢×٢٠		٣١ ديسمبر ١×٢٠	
الممتلكات والمصانع والمعدات – الأرض	٤٠٠٠٠,٠٠	(١)	٤٠٠٠٠,٠٠	(٢)
الذمم المدينة	١٨٠٠,٠٠	(٣)	–	(١)
النقد والنقد المعادل	٣٧٠٠,٠٠	(٣)	٢٠٠٠٠,٠٠	(١)
إجمالي الأصول	**٤٥٥٠٠,٠٠**		**٦٠٠٠٠,٠٠**	
أسهم رأس المال	٦٠٠٠٠,٠٠	(٤)	٦٠٠٠٠,٠٠	(١)
الأرباح المستبقاة	(١٤٥٠٠,٠٠)	(٥)	–	(١)
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	**٤٥٥٠٠,٠٠**		**٦٠٠٠٠,٠٠**	

(١) (١٠٠٠٠ وحدة عملة/١) × ٤ = ٤٠٠٠٠,٠٠ وحدة عملة

(٢) يجب بيان جميع أرصدة بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ١×٢٠ (لغايات المقارنة) بوحدة القياس في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠. بناءا على ذلك، يجب إعادة بيان جميع الأرصدة المقارنة في بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ١×٢٠ (المعروضة في الأصل بوحدة القياس اعتبارا من ٣١ ديسمبر ١×٢٠) لعرض الأرقام المقارنة بوحدة القياس في نهاية فترة إعداد التقارير الجارية (أي ٣١ ديسمبر ٢×٢٠) كما هو مبين أدناه:

١×٢٠ كما عرضت	**التعديل**	**١×٢٠ بوحدة**

	في الأصل		القياس في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢٣
الممتلكات والمصانع والمعدات – الأرض	١٠٠٠٠,٠٠	١,٠٠/٤,٠٠	٤٠٠٠٠,٠٠
النقد والنقد المعادل	٥٠٠٠,٠٠	١,٠٠/٤,٠٠	٢٠٠٠٠,٠٠
أسهم رأس المال	١٥٠٠٠,٠٠	١,٠٠/٤,٠٠	٦٠٠٠٠,٠٠

(٣) لا تتم إعادة بيان البنود النقدية لأنه يتم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة إعداد التقارير.

(٤) (١٥٠٠٠ وحدة عملة / ١) × ٤ = ٦٠٠٠٠,٠٠ وحدة عملة

(٥) ٤٥٥٠٠ وحدة عملة ناقص ٦٠٠٠٠,٠٠ وحدة عملة = (١٥٠٠٠ وحدة عملة)

المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم أ – بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢

	٢٠×٢
الإيراد	٦٤٠٠,٠٠ [١]
المصاريف	(٦٢٦٦,٦٧) [٢]
صافي الخسارة في المركز المالي النقدي	(١٤٦٣٣,٣٣) [٣]
خسارة الفترة	**(١٤٥٠٠,٠٠)**

(١)

	المبلغ الاسمي	التعديل	المبلغ المعاد بيانه
الإيراد (النصف الأول من السنة)	١٥٠٠,٠٠	١,٥٠/٤,٠٠	٤٠٠٠,٠٠
الإيراد (النصف الثاني من السنة)	١٨٠٠,٠٠	٣,٠٠/٤,٠٠	٢٤٠٠,٠٠
المجموع	**٣٣٠٠,٠٠**		**٦٤٠٠,٠٠**

(٢)

	المبلغ الاسمي	التعديل	المبلغ المعاد بيانه
المصاريف (النصف الأول من السنة)	١٩٠٠,٠٠	١,٥٠/٤,٠٠	٥٠٦٦,٦٧
المصاريف (النصف الثاني من السنة)	٩٠٠,٠	٣,٠٠/٤,٠٠	١٢٠٠,٠٠
المجموع	**٢٨٠٠,٠٠**		**٦٢٦٦,٦٧**

(٣) يمكن الحصول على صافي الخسارة كرقم معادلة على النحو التالي:

صافي الخسارة في المركز المالي النقدي = إجمالي الأصول (المعاد بيانها) – أسهم رأس المال (المعاد بيانها) + الإيرادات (المعاد بيانها) – المصاريف (المعاد بيانها)

(١٤٦٣٣,٣٣) = ٦٢٦٦,٦٧ + ٦٤٠٠,٠٠ – ٦٠٠٠٠,٠٠ – ٤٥٥٠٠,٠٠

يمكن أيضا الحصول عليه كصافي ناتج جميع تعديلات إعادة البيان (أي الناجم عن إعادة بيان الأصول غير النقدية وحقوق الملكية وبنود الدخل الشامل):

	المبلغ الاسمي في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢	المبلغ المعاد بيانه في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢	صافي الربح (الخسارة)
الممتلكات والمصانع والمعدات – الأرض	١٠٠٠٠,٠٠	٤٠٠٠٠,٠٠	٣٠٠٠٠,٠٠
أسهم رأس المال	(١٥٠٠٠,٠٠)	(٦٠٠٠٠,٠٠)	(٤٥٠٠٠,٠٠)
الإيرادات	(٣٣٠٠,٠٠)	(٦٤٠٠,٠٠)	(٣١٠٠,٠٠)
المصاريف	٢٨٠٠,٠٠	٦٢٦٦,٦٧	٣٤٦٦,٦٧
المجموع			**(١٤٦٣٣,٣٣)**